

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش (سلوفاكيا)

الأولى التابعة للجمعية العامة. وسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ رئيس المكتب وأعضاءه على انتخابهم، واتعهد بدعم الولايات المتحدة لجهودهم الرامية إلى إنجاح دورة اللجنة الأولى.

ويرحب وفدنا بهذه الفرصة السنوية التي تسمح لنا بأن نقدم وجهات نظر حكومتنا بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعزز نظام تحديد الأسلحة و عدم الانتشار، وبأن يستمع إلى وجهات نظر الآخرين. ومع أننا لا نقوم هنا في اللجنة الأولى بالتفاوض على الاتفاقيات، فإننا نتبادل الآراء بشأن كيفية النهوض بمجدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

حين تكلم الرئيس أوباما في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن رؤيته لعالم خال من الأسلحة النووية، اعترف بالحاجة إلى تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق هذا العالم. وفي نيسان/أبريل خطت الولايات المتحدة ثلاث خطوات جريئة في اتجاه تهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)
مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لدينا قائمة متكلمين طويلة لجلسة هذا الصباح، وأود مرة أخرى أن أذكر الوفود بأن تقصر بياناتها على ١٠ دقائق أو أقل للذين يتكلمون بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة للذين يتكلمون بالنيابة عن عدة وفود متعددة. ويمكن للوفود تعميم نسخ مكتوبة من البيانات المطولة التي سيجري نشرها على موقع Quickfirst على الإنترنت.

السيدة غوتيمولر (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): سأقدم بالتأكيد نسخة مختصرة من بياني. وسيكون بياني الكامل متاحاً لدواعي التسجيل.

بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة أود أن أرحب بكل الممثلين الحاضرين في الدورة الخامسة والستين للجنة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأود اليوم أن أتناول عناصر سياسة الولايات المتحدة في تحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وأولاً المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وقّع الرئيس أوباما والرئيس ميديفيد على المعاهدة الجديدة في ٨ نيسان/أبريل. وبعد شهر فقط على ذلك، قام البيت الأبيض بإحالة المعاهدة إلى مجلس الشيوخ الأمريكي لإبداء المشورة والموافقة على التصديق عليها. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر أوصت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل ٤ أصوات بأن يقدم مجلس الشيوخ مشورته بقبول تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة الجديدة. وتسعى الإدارة إلى إجراء هذا التصويت في أقرب وقت ممكن.

إن المعاهدة الجديدة هي استمرار للإطار الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار الذي عملت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الاتحاد الروسي فيما بعد، بجد من أجل رعايته وتعزيزه على مدى ٥٠ عاماً. وبإضافة المزيد من الاستقرار والشفافية على العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا على المستويات الدنيا من القوى النووية، نثبت بأننا ملتزمون بالتنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

واسمحوا لي بالتطرق بعد ذلك لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. تتذكر الوفود الحاضرة هنا أن الوزيرة كلينتون أكدت مجدداً في مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزام الولايات المتحدة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبمثل التصديق على هذه المعاهدة خطوة ضرورية على طريق جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. ونحث الدول الأخرى التي ترد أسماؤها في المرفق ٢ على الإسراع بخطى التصديق على المعاهدة والتصديق عليها، بحيث يصبح سريان نفاذ المعاهدة أقرب إلى التحقق. ونعتقد أن الولايات المتحدة - وجميع

تمثلت الخطوة الأولى في إصدار استعراض الوضع النووي الذي يقلص دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا الأمنية الوطنية، ويقدم ضمانات أمن سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وامثالاً لالتزاماتها بعدم الانتشار.

وكانت الخطوة الثانية التوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها مع روسيا التي قلصت بصورة أكبر عدد الأسلحة الاستراتيجية وحددت في كلا الجانبين، وحددت الدور القيادي الأمريكي - الروسي في المسائل النووية.

وتمثلت الخطوة الثالثة في انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي الذي استضافه الرئيس أوباما في واشنطن العاصمة، وتوصل خلاله زعماء العالم إلى توافق في الآراء بشأن طابع التهديد، واتفقوا على القيام بجهود جماعية لضمان أمن المواد النووية خلال أربعة أعوام. وأعقب هذه الأحداث مباشرة الانعقاد الناجح لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو، الذي توصل، لأول مرة منذ ١٠ سنوات، إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50).

لكن للأسف، هناك مجال لم يشهد تحقيق أي تقدم وهو مؤتمر نزع السلاح، الذي لا يزال الجمود يخيّم عليه بشأن برنامج عمل يمكن من الشروع في مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلاً عن مناقشة موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح الأخرى. ونحن نعتبر هذا التأخير لا مبرر له ولا يتفق مع توقعات الأغلبية العظمى من الدول الحاضرة هنا اليوم. وإذا كنّا جادين في تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية فيجب أن نبدأ من الآن في العمل على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية.

لقد قامت بعرض الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة للتصدي للتهديدات البيولوجية الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة البيولوجية والإرهاب، وأكدت على الدور الحيوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في هذه الجهود. وتقوم استراتيجيتنا لدرء التهديدات البيولوجية على المبدأ الرئيسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ألا وهو أن الضمير البشري يمقت استخدام الأسلحة البيولوجية. ويسعى نهجنا إلى توفير الحماية ضد سوء استخدام العلوم في تطوير أو استخدام عوامل بيولوجية للتسبب في الأذى. وفي السعي إلى تحقيق جدول الأعمال هذا، تود الولايات المتحدة، إلى جانب الدول الأطراف الأخرى، أن تقوم بتحديد سبل أكثر فعالية لزيادة الشفافية في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتحسين تدابير بناء الثقة، والانخراط في مناقشات ثنائية أكثر حيوية تتعلق بالامثال.

وقبل أن أحتم كلمتي، أود أن أعود إلى موضوع مؤتمر نزع السلاح والمفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية. لا يمكنني أن أخفي حقيقة خيبة أملنا العميقة حيال فشل مؤتمر نزع السلاح في العمل على أساس برنامج العمل المعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر في أيار/مايو ٢٠٠٩. ولا نزال نفضل بقوة التفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. لكن، بعد أكثر من عقد من الجمود في جنيف، بدأ صبر الكثير من الدول، بما فيها الولايات المتحدة، ينفد. فإن استمر تعثر جهود بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فإن الحكومات التي لديها الرغبة في التفاوض بشأن المعاهدة سيتعين عليها النظر في خيارات أخرى للمضي قدماً بالعملية.

ونوه الأمين العام بان كي - مون، في ملاحظاته الختامية في الاجتماع الرفيع المستوى، بالاتفاق الواسع النطاق على الحاجة إلى البدء فوراً في تلك المفاوضات، مشيراً

الدول - ستكون أكثر أماناً حين يبدأ سريان نفاذ حظر التجارب.

وبينما تحضّر الإدارة الأمريكية لقيام مجلس الشيوخ الأمريكي بإعادة النظر في المعاهدة، رفعت الولايات المتحدة من مستوى مشاركتها في كل أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية استعداداً لبدء سريان نفاذ المعاهدة، لاسيما فيما يتعلق بنظام التحقق الخاص بالمعاهدة. كما تحملت الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن تكاليف التشغيل والصيانة وتوفير الاحتياجات لـ ٣١ محطة تابعة لنظام الرصد الدولي كلفت المعاهدة بها الولايات المتحدة. وتظهر هذه الأعمال التزام الولايات المتحدة بالتحضير لبدء نفاذ المعاهدة.

واسمحوا لي تالياً بالانتقال إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ترحب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن نعتزم أن نبني على ذلك النجاح وأن نعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحت إدارة مديرها العام الجديد، أحمد وزومسو، ممثل تركيا، الذي سعدت بإطلاعه على بعض أولوياتنا الرئيسية. وتشمل هذه الأولويات التدمير الكامل والقابل للتحقق لمخزوننا من الأسلحة الكيميائية، والانضمام والتنفيذ العالميين للاتفاقية، والحفاظ على نظام تحقق فعال، والحث على الامتثال للاتفاقية، وتحديد أفضل السبل للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، الناتجة عن التقدم في العلوم والتكنولوجيا.

ثم اسمحوا لي بالانتقال إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. تلتزم إدارة أوباما باتفاقية الأسلحة البيولوجية، التزاماً تعزّز في كانون الأول/ديسمبر الماضي حين تكلمت وكيلة وزارة الخارجية إيلين توشر أمام الاجتماع السنوي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف.

والأمن الدوليين هو التخلص التام والكامل من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وتدعو الدول كافة إلى أن تحذو حذوها، خاصة الدول النووية.

وفي الوقت نفسه تؤكد ليبيا على الحاجة الملحة إلى أن تنفذ الدول النووية التزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ (NPT/CONF.2005/57 (Part. I)) والخطوات الثلاث عشرة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50) والتنفيذ المتوازن لركائز معاهدة عدم الانتشار الثلاث وهي، نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام للطاقة النووية في الأغراض السلمية، حيث إن التركيز على جهود عدم الانتشار النووي والعمل على تقييد الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية والتقليل من أهمية نزع السلاح النووي يثير قلقاً بالغاً وشكوكاً في مصداقية المعاهدة خاصة في ظل استمرار وجود الخطر الكامن من ترسانات الدول النووية. إن مصداقية المعاهدة لا تترسخ إلا بالالتزام بجميع الدول بتنفيذ جميع بنودها، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. لذلك، لا بد من توفر الإرادة السياسية والرغبة في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية باعتبارها الضمان المطلق والوحيد لعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد بها.

إن على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار بانضمام جميع الدول إليها والالتزام الكامل بنودها والعمل على تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة غير تمييزية على جميع المرافق والأنشطة النووية. وكما ذكر الأخ معمر القذافي، قائدة الثورة، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين (انظر A/64/PV.3)، فإن

إلى أن على أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يرتقوا إلى ما يتوقعه المجتمع الدولي منهم. ونحن نشاطره الرأي القائل بأن برنامج العمل الذي وافق عليه مؤتمر نزع السلاح في ٢٠٠٩ يمثل أكبر قاسم مشترك وأنه يجب اعتماده لبرنامج العمل في ٢٠١١ في الجلسة العامة الأولى لمؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير.

وأشكر مجموعة البلدان الحاضرة هنا اليوم على اهتمامها. ومن الواضح أن هناك عدداً من المسائل المهمة الأخرى التي لم أتطرق لها، وستعرض على اللجنة في الأيام المقبلة. ويأمل وفدنا في أن يكون الزملاء مستعدين للعمل معنا، وهو يعتزم ذلك. ونحن بدورنا سنكون على استعداد للإصغاء باهتمام لبيانات الآخرين. ويعتزم وفد الولايات المتحدة أن يتناول جوانب أخرى من جدول أعمال هذا العام خلال الحوارات التفاعلية وتتطلع للتعاون مع الوفود الأخرى بشأن مشاريع القرارات والمقررات.

السيد شلغم (الجمهورية العربية الليبية): سيدي الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئتك على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة وأنا على ثقة بأن كفاءتكم وحكمتكم ستقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما لا يفوتني أن أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

يضم وفد بلادي صوته إلى بياني كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

وتؤكد بلادي على أهمية نزع السلاح باعتباره المحور الرئيسي الذي يمس أمن البشرية كافة. وإدراكاً من ليبيا لتلك الأهمية، قامت في عام ٢٠٠٣ بإطلاق مبادراتها الطوعية للتخلي عن جميع البرامج الخاصة بإنتاج أسلحة محظورة دولياً، مؤكدة بذلك أن أفضل طريق للحفاظ على السلم

الشرق الأوسط. وغني عن البيان أن صفقة التمديد اللامهائي لمعاهدة عدم الانتشار ما كانت لتتم بتوافق الآراء دون القبول بإصدار قرار يقضي بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية (NPT/CONF.1995/32 (Part. I)، المرفق) حيث كان هذا القرار الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتميدها لعام ١٩٩٥ أحد الأسس الرئيسية للمد اللامهائي للمعاهدة. ولكن على الرغم من مرور ١٥ عاما على اعتماده، فقد فشل المجتمع الدولي في تنفيذه، الأمر الذي شجع إسرائيل على مواصلة امتلاك وتطوير قدرات نووية عسكرية خارج أي رقابة دولية.

لذلك، بات من الضروري أن يمارس المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل ويحملها على الانضمام فورا إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز للأسلحة النووية وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي من الخطوات اللازمة للشروع في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

وفي الوقت نفسه، يجب عدم إغفال مقررات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ التي نصت على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ يكرس لتنفيذ قرار إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وإذ ترحب ليبيا بذلك القرار، تدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف جدي وعملي من هذه المسألة التي طال أمد تسويتها رغم القرارات الصادرة بهذا الخصوص منذ سنوات طويلة. ونأمل أن يخرج هذا المؤتمر بنتائج ملموسة تحقق الغاية المرجوة منه وألا يكون مهرجانا خطايا استعراضيا لا غير.

ترحب بلادي بفكرة إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية التي عكستها مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للدخول في مفاوضات مباشرة لإبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية

الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تضطلع بدور التحقق من قبول جميع الدول بدون استثناء لنظام الضمانات الشاملة حتى تكون هذه الوكالة وكالة دولية فعلا. ويعني ذلك أنه لكي تكون لهذه الوكالة صفة العالمية، يجب أن تشمل ولايتها جميع الدول دون استثناء بما في ذلك الدول النووية. ولا بد أن تفتش على مفاعل ديمونا الإسرائيلي وإلا فإن جميع دول الشرق الأوسط سيكون لها الحق في امتلاك السلاح النووي.

ومن هنا، نطالب بتوسيع نطاق ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشمل التحقق من التخفيضات التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في أسلحتها والتفتيش على المخزون النووي لتلك الدول حتى يتم الوصول إلى التخلص التام والكامل من الأسلحة النووية في العالم. ولهذه الغاية، قامت ليبيا بإعداد اقتراح يتضمن تعديلا لبعض بنود معاهدة عدم الانتشار ونقصد المادة السادسة، وطلبت من الدول الوديعية إبلاغ جميع الدول الأطراف في المعاهدة بهذا الاقتراح ودعوها إلى عقد مؤتمر دولي لتعديل المعاهدة بحيث تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل بشفافية تامة على الترع الكامل للأسلحة النووية تحت رقابة دولية محكمة وفعالة وقابلة للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولضمان التطبيق المتوازن والأمثل للمعاهدة. ونأمل أن يتم التعامل بإيجابية مع ذلك الاقتراح في إطار الحوار البناء خدمة للسلم والأمن الدوليين.

تدعم بلادي الجهود الدولية لإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ومما لا شك فيه أن هذا النهج سيعزز عالمية معاهدة عدم الانتشار وسيسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في العالم. بيد أن الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ظلت حبرا على ورق دون إجراءات ملموسة لتنفيذها بسبب التعتن الإسرائيلي وغياب الإجراءات الدولية الصارمة في هذا الشأن وهو ما يثير قلقا بالغاً لدول وشعوب منطقة

الدول المتضررة والصغيرة حيث إنها أهملت حقيقة الدول التي تعرضت للغزو والاحتلال ودارت على أراضيها رحي الحروب وما تركت فيها من متفجرات ومخلفات خطيرة؛ ومن جانب آخر حرمتها من أبسط وأضعف سلاح دفاعي لحماية حدودها. وقد حرمت أيضا الدول من أبسط وأضعف سلاح دفاعي لحماية حدودها. إن اتفاقية أوتاوا

بصورتها الحالية تفتقر إلى التوازن بين تحقيق مصالح جميع الدول لذلك نطالب بإعادة استعراض الاتفاقية وإعادة صياغتها على النحو الذي يستجيب لشواغل الدول الصغيرة ويحقق مطالبها لأن إغفال تلك المطالب سيكون مبررا لانسحاب أطراف عدة من الاتفاقية، وبالتالي عدم الوصول إلى عالميتها. وهذه الأسباب بات من الملح أن يتم تضمين اتفاقية أوتاوا العناصر التالية: إزالة الألغام ومخلفات الحروب المتفجرة التي ما زالت مزروعة في أراضي الكثير من الدول ومعالجة ضحايا الألغام وغيرها من المتفجرات وإعادة تأهيلهم وإصلاح البيئة المتضررة بالألغام والآليات والمتفجرات من مخلفات الحروب، وتحريم زرع الألغام في أراضي الغير والإلغاء الكامل لتصنيع وحياسة أسلحة الدمار الشامل التي يتحتم حظرها قبل حظر الألغام والسماح للدول الصغيرة والنامية بامتلاك الألغام لحماية حدودها والدفاع عن أراضيها، ومن ثم الالتزام بهذه الاتفاقية وتنفيذها عالميا واعتبارها صكا مرضيا ومقبولا.

إن بلادي لا زالت تعاني من الألغام بسبب الحرب العالمية الثانية. وما زالت الكثير من المناطق ملغومة ولا يمكن الاستثمار الزراعي أو غيره من الاستثمارات فيها ولهذا نريد من كل الدول التي شاركت في تلك الحرب العالمية الثانية وزرعت أرضنا بالألغام والمتفجرات أن تتعاون مع ليبيا وأن تساعدنا على إزالة ذلك الإرث المميت من خلال تقديم المساعدات المادية والفنية ودفع التعويضات المناسبة للأسر المتضررة وتمكينها من العلاج اللازم وتوفير الأطراف

والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء التفاوض على إبرام صك دولي يحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج أسلحة نووية. وتدعو إلى الاستمرار في هذا النهج باعتباره خطوة في الطريق الصحيح. ونأمل أن يقرن ذلك بخطوات عملية ملموسة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

تشاطر بلادي المجتمع الدولي شواغله إزاء انتشار الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية. وترى أن هذه المسائل تحتاج إلى تكاتف جميع الدول تحت مظلة الأمم المتحدة وقي إطار القانون الدولي والمرونة والشفافية اللازميتين مع مراعاة شواغل كل طرف على حدة. فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، فإن بلادي تؤكد على أهمية أن تتسم هذه التدابير بالتوازن وأن تراعي الخصوصية لكل منطقة ومتطلباتها في الأمن والدفاع وأن تأخذ المبادئ المتعارف عليها في الاعتبار كحق الدول في الدفاع عن النفس وعن سلامة أراضيها وحقها في مقاومة الاحتلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية باعتبارها مسائل هامة تتعلق بسيادة الدول.

عند النظر في حالة الشرق الأوسط ينبغي الاعتراف بأن تدابير بناء الثقة لا يمكن الشروع فيها والشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال والمنطقة ككل تواجه التهديد بالعدوان من قوات الاحتلال الإسرائيلي على الرغم مما قدمت له من تنازلات ومبادرة سلام من الجانب العربي.

فيما يتعلق بمسائل الألغام الأرضية، فإن كثيرا من مناطق العالم تعاني من انتشار الألغام ومخلفات الحروب المتفجرة على أراضيها، الأمر الذي يهدد أرواح الملايين من البشر ويبعث على الفزع وعدم الاستقرار والطمأنينة ويعيق خطط التنمية والتطور. إن اتفاقية أوتاوا للألغام المضادة للأفراد بصيغتها الحالية لم تعالج المشكلة، بل لم تراعى شواغل

نزع السلاح النووي المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك حيث يكمن 'عدم الامتثال'.

ويمكن تفهم سبب تلقي وعود القوى الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية القادمة بالفرح على نطاق واسع والأمل المتجدد. وما زال من السابق لأوانه تقييم التقدم المحرز في تحقيق تلك الوعود.

ما زالت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنتظر التصديق الذي لا غنى عنه لكي تدخل حيز النفاذ. ومع ذلك هناك مواقف إيجابية من الدول الرئيسية. فقد أبرمت الدولتان النوويتان العظمتان معاهدة ثنائية جديدة. وما زال يتعين عليها الخضوع للتدابير القانونية الداخلية لكي تدخل حيز النفاذ. إنها تمثل تأكيدا هاما على الرغبة في المضي قدما على طريق نزع السلاح. ومع ذلك، فهي صك ثنائي يستند إلى فكرة تكافؤ الترسانات والأمن المتبادل. وبعبارة أخرى، الفرضية الأساسية للمعاهدة هي الحاجة المستمرة للأسلحة النووية لضمان الأمن.

ويقف المنطق نفسه وراء سياسات الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتخذ تدابير من جانب واحد للحد من الأسلحة بحيث لا تتخلى عما تسميه "قوة ردع موثوق بها". ولئن كانت دولة أخرى حائزة للأسلحة النووية قد أشادت بمثل نزع السلاح، فإنها لم تكشف عن اتخاذ أي تدبير محدد. أما الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية فلا تخفي جهودها الرامية إلى زيادة ترساناتها. إنها صورة قائمة. لذلك السبب، ينبغي لهذه الجمعية العامة ألا تنظر إلى المسألة منكرة وجود مشاكل تستدعي اتخاذ الإجراءات.

لحسن الحظ، تحقق نجاح نسبي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

الصناعية لمن تسببت الألغام في بتر أطرافهم. وفي الوقت نفسه، تشيد بلادي بالتعاون اللبي - الإيطالي في هذا المجال وتأمل أن يكون هذا التعاون مثالا يحتذى به من قبل الدول الأخرى المعنية.

السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. لقد أظهرت اجتماعاتكم التي أجرتموها مؤخرا في جنيف التزامكم بنجاح ولايتكم، وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي. كما أحيي السفير سيرجيو دوارتي على ملاحظاته الافتتاحية وعلى العمل الذي اضطلع به بوصفه الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ومن خلاله، أوجه كلماتي للإعراب عن التقدير للأمانة العامة بأكملها ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على وجه الخصوص.

لا توجد أولوية أعلى من نزع السلاح النووي. فما زالت الأسلحة النووية العامل الوحيد من صنع الإنسان الذي يمكن أن يدمر الإنسانية على الفور ويغير كوكب الأرض بصورة لا رجعة فيها. وكما قال وزير العلاقات الخارجية البرازيلي، سيلسو أموري في حزيران/يونيه الماضي في مؤتمر نزع السلاح فإن

"الأسلحة النووية ليس لها دور في العالم أكثر سلاما وديمقراطية وازدهارا الذي نريد جميعا بناءه. نحن لسنا بحاجة إلى أمن غير منقوص فحسب، ولكن في الواقع نحتاج إلى زيادة الأمن للجميع أيضا، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لا تحوز أسلحة نووية ولا تطمح إلى امتلاكها... وما برحت البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية تقوم بنصيبها من الصفقة. ونحن نتطلع الآن إلى إرادة سياسية مستمرة وإلى اتخاذ مزيد من الخطوات السريعة للوفاء بالتزامات

تقارير دورية تقدمها الدول الأطراف، يخضع لرقابة مطردة من جانب الاجتماعات السنوية للخبراء ومؤتمرات الأطراف. وكما يحدث في حالة أي صك آخر، يجب أن تبذل جهود مستمرة من أجل إضفاء صفة العالمية على الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. وقد استمر التقدم بشأن حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في إطار اتفاقية أوتاوا. وما زال هناك عمل كثير من حيث إزالة الألغام وتدمير المخزونات وتحقيق العالمية، وجوانب أخرى. وعلى أي حال، فإن تخفيض حجم المشكلة يمثل قصة نجاح بدون شك.

إما حالة الذخائر العنقودية، فهي مختلفة إلى حد كبير. ففي البداية، كان هناك تردد في التفاوض بشأن صك قانوني في السياق الطبيعي للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. وكان يبدو لكثير من الدول، في جملة أسباب، أن المشكلة قد تناوّلها فعلاً البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب. وأفضى هذا الموقف إلى المفاوضات خارج إطار الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة حول اتفاقية الذخائر العنقودية، الموقعة في أوسلو.

وهناك عدد من الدول، من بينها تلك التي تمتلك أكبر الترسانات من تلك الأسلحة، تفضل السعي إلى معالجة هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة. ويمكن إبرام صك قانوني آخر، وبتوافقه مع اتفاقية أوسلو، سيحظى بتأييد دول خارج إطار الاتفاقية ودوله الأطراف. ونتيجة لذلك، ستتوفر للمجتمع الدولي أفضل تغطية لمشكلة الذخائر العنقودية. وهذا الصك الجديد، الذي سيتخذ شكل بروتوكول سادس للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، يمكن توقع التوصل إليه خلال العام القادم.

إن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع

وتمديدتها المنعقد في أيار/مايو الماضي. وسيمثل تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت بعد ذلك اختباراً لتقييم الإمكانيات الحقيقية لإحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي. ومع ذلك، من الأهمية بمكان وضع جدول زمني أكثر صرامة لنزع السلاح النووي. ومن المخيب للآمال أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار (NPT/CONF.2010/50 (Vol.1)) لا تشير إلا إلى "الاستعجال".

يقدم ائتلاف البرنامج الجديد مشروع قرار معنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي" (A/C.1/65/L.25). وتأييد هذا الاقتراح بالإجماع سيشير بالتأكيد إلى الاتجاه صوب بلوغ هدف تعزيز الأمن لصالح الجميع. وسيقدم وفدا نيوزيلندا والبرازيل أيضاً مشروع قرارهما المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي والمناطق المتاخمة" (A/C.1/65/L.24)، الذي نرجو أن ينال نفس التأييد الذي حظي به في دورات سابقة للجنة الأولى.

نتقل الآن إلى أسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي من روافد مؤتمر نزع السلاح، يمضي قدماً. وهناك قرارات هامة تنتظرنا للتغلب على الصعوبات في الوفاء بالمواعيد النهائية لتدمير الترسانات. والنجاح النسبي للاتفاقية يبين المزايا التي ينطوي عليها وجود نص واضح متفاوض عليه بشكل جيد.

إن الأسلحة التقليدية ربما لا تهدد بقاء الجنس البشري، لكنها توقع ضحايا جديداً كل دقيقة. وقد بذلت جهود كثيرة، ومن الصعب قياس نتائجها الإيجابية. قد يسهل إحصاء الوفيات ولكن من الصعب حصر من بقي على قيد الحياة. ومثال على ذلك الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الخمسة. فتنفيذها، بما في ذلك من خلال

وينبغي السعي إلى وضع تدابير تعاونية والنظر في التوصل إلى اتفاقات دولية تستهدف تعزيز الأمن في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أطلب إلى الوفود أن تلتزم بمدة العشر دقائق المحددة للبيانات الوطنية.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أتقدم بخالص التهئة لكم، سيدي، على انتخابكم. وأنا أدلي بهذا البيان نيابة عن السفير فنافيسر، الذي يخاطب الجمعية العامة الآن.

الآن وأكثر من أي وقت مضى خلال ٢٠ عاماً من عضوية بلدي في الأمم المتحدة، تجد أسرة نزع السلاح نفسها أمام خيار. ففي الأعوام الأخيرة، حققت دبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف بعض النجاحات الرئيسية من خلال اتفاقية حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية، التي دخلت حيز النفاذ هذا العام، غير أن لغة الخطاب والهيكلية داخل الأمم المتحدة بقيت على حالها دون تغيير. والخيار واضح. فيتعين على أسرة نزع السلاح إما أن تغير الطريقة التي تصرف بها أعمالها أو أن تجازف بالتهميش. ونجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هذا العام، ولا سيما اعتماد خطة عمل استشرافية بشأن الركائز الثلاث جميعها، تبعث فينا الأمل. فإذا أردنا أن نتلافى الانزلاق إلى الهاوية، لا بد لنا من التأكد من أننا نبني على النجاحات التي تحققت في الماضي.

وفي هذا الصدد، ستؤيد ليختنشتاين جهود المتابعة لنتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وفي نفس الوقت، لا بد لنا أيضاً أن نقر بالنجاحات التي تحققت في مجال نزع السلاح، مثل معاهدة حظر الألغام والمعاهدة المعنية بالذخائر العنقودية، وأن ننطلق منها. لقد جرى التفاوض

جوانبه سيتم سنواته العشر الأولى في عام ٢٠١١. ولا بد من المواظبة على استكمال العمل المنجز خلال السنوات الماضية كيما يكون لدينا أساس تقني وقانوني وسياسي متين يفضي إلى نتائج ملموسة.

ومبادرة الأمين العام بعقد اجتماع رفيع المستوى لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً تستجيب لرغبة واسعة النطاق لمناقشة آلية الأمم المتحدة المنشأة في عام ١٩٧٨. وإدراج بند محدد بشأن الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة سيتيح تبادل آراء واسع النطاق وربما اعتماد إجراءات لا يملك اعتمادها غير الجمعية العامة.

وهناك دول عديدة ترفض التعامل مع جوانب مختلفة في مسألة المواد الانشطارية، وهي أحد العناصر في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، مثلما ترفض بعض الدول فكرة الضمانات الأمنية الملزمة قانوناً، وهو بند أساسي هام آخر في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وإذا كان المثل الأعلى لعالم خال من الأسلحة النووية واقعاً، فإن عملية مفاوضات حسنة النية بشأن هذه المسائل ستفضي إلى الإجماع.

وسيتعين على اللجنة الأولى أن تتعامل أكثر فأكثر مع مسائل تتصل بالتكنولوجيا المتطورة في مجال الأمن الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية. وفي الحالة الأولى، ثمة حاجة جلية إلى التزامات ملزمة قانوناً تستهدف منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وتدمير أو إتلاف السواتل من منصات أرضية، أو استخدام أجسام مدارية في إتلاف السواتل أو تدميرها. وفي الحالة الثانية، من الواضح أن مصالح المجتمع الدولي برمته تكمن في صون أمن النظم العالمية للمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية.

أيضا أن استخدام أسلحة الدمار الشامل سيكون خاضعا للأحكام ذات الصلة للقانون الإنساني الدولي. وفي ذلك الصدد لا نرى كيف يمكن التوفيق بين استخدام الأسلحة النووية والقانون الإنساني الدولي في أي حالة بعينها.

وأصبح واضحا أن آلية نزع السلاح الحالية لم تعد تفي بالغرض. وإخفاق مؤتمر نزع السلاح في إجراء أي مفاوضات موضوعية منذ عام ١٩٩٦ صار أقرب إلى المهزلة. ونشعر بأن موقفنا القائم على المبدأ والمعارض للنظام الداخلي الذي ينص على اتخاذ القرار بتوافق الآراء يتم تأكيده. ولئن كان غنياً عن القول إنه في مسائل بأهمية نزع السلاح، ينبغي دائماً السعي لتوافق الآراء، فإننا نؤكد أن هذا لا يعني منح حق النقض لكل دولة من الدول. ولا تزال الأمور تزداد سوءاً بالتطبيق الصارم لهذه القاعدة حتى على أصغر المسائل الإجرائية. لذلك تؤيد ليختنشتاين اتخاذ قرار من شأنه أن يشجع مؤتمر نزع السلاح على استئناف عمله بحلول بداية الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وإذا لم يستوف مؤتمر نزع السلاح هذا الموعد النهائي يتعين على الجمعية العامة أن تعيد النظر في المؤتمر بل في كامل آلية نزع السلاح القائمة على الأمم المتحدة.

وفي نفس السياق يجب علينا نحن هنا في اللجنة الأولى أن نعيد التفكير في عملنا. فهناك عدد كبير من مشاريع القرارات تقدم كل عام بدون مشاورات مفتوحة، ولا يتم التصويت عليها إلا على أساس الانتماء إلى كتلتان، وبطريقة شكلية للغاية. ومثل هذه القرارات لا تسهم كثيرا في عملية ديناميكية لنزع السلاح، ونطالب بالمشاورات المفتوحة متى ما كان ذلك ممكنا. ونلاحظ أيضا الافتقار إلى منح الفرص لإشراك المجتمع المدني. وأكثر من أي جانب آخر لعمل الأمم المتحدة، يتم استبعاد المنظمات غير الحكومية من مفاوضات نزع السلاح بالرغم من أن لها خبرة ورؤى تسهم بها.

بشأن هاتين الاتفاقيتين خارج إطار الأمم المتحدة، إلا أنهما أصبحتا من الاتفاقيات المعيارية في مجال نزع السلاح.

إن هدف نزع السلاح العام والشامل سابق على تاريخ إنشاء الأمم المتحدة ذاتها. ولتحقيق هذه الغاية البعيدة المنال، لا بد أن تكون لدينا أهداف سامية ترسم لنا معالم الطريق.

ولذلك السبب تدعم ليختنشتاين، كهدف طويل الأجل، عقد اتفاقية بشأن السلاح النووي. ولكن في الوقت نفسه علينا أن نكون واقعيين. ولن تأتي تلك الاتفاقية بين عشية وضحاها. بل إن الطريق إلى انجاز أهداف تطلعية كذلك، محفوف بالعديد من التدابير الصغيرة والعملية وسيستغرق السير عليه مزيدا من الوقت. ولذلك ندعم مبادرة إلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية فضلا عن التدابير المماثلة. وبالنسبة للتدابير الفعالة في مجال الأسلحة النووية، فإننا ندعم أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، فورا في المفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وهذا يعتبر أكثر البنود إلحاحا وواقعية في جدول أعمال المؤتمر. وندعم أيضا الجهود المستمرة الرامية إلى وضع تجارة الأسلحة في إطار قانوني دولي. ويسعدنا أن نشارك في العملية التحضيرية لعقد مؤتمر لوضع معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، ونكرر بأنه يجب أن تتوفر لمؤتمر كهذا الأدوات الإجرائية لتحقيق معاهدة عالية الجودة.

وتؤمن ليختنشتاين بالنهج القائم على سيادة القانون في العلاقات الدولية. وإذ نثني على الإجراءات الإنفرادية، مثل الوقف من جانب واحد للتجارب النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإننا ندرك أيضا أنه لا يمكن أن يكون بديلا للالتزام القانوني. ويجب العمل على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون تأخير. وندرك

بعض أحكام المعاهدة المفضلة لديها على غيرها وهي تخدم أغراضها الخاصة بها. وتعتقد جنوب أفريقيا أن حيوية المعاهدة تتوقف على التوازن الذي ينبغي حفظه بين ركائزها الثلاث التي تعزز كل واحدة منها الأخرى.

وقد استفاد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من الزخم الدولي الأخير في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ورؤية عالم خال من الأسلحة النووية. والوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وإن نسخة مخففة من مشاريع الصيغ السابقة - تمثل إلى حد ما توافقات على جميع المسائل، بما في ذلك نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية والانسحاب والإصلاح المؤسسي والشرق الأوسط. وقد صيغت الوثيقة بعناية لتستوعب الشواغل الرئيسية لجميع الدول الأطراف وهي بهذه الصفة تشكل خطوة صغيرة لكنها هامة وعملية نحو تعزيز الأمن العالمي وإرساء الأساس لنهج تحولي شامل صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أدى اعتماد الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ إلى التمهيد لدورة الخمس سنوات المقبلة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي ستعقد بالمؤتمر الاستعراضي المقبل الذي سيعقد في عام ٢٠١٥. وإذا ما تمت متابعة الوثيقة بنجاح، فإنه من شأن خطواتها الرامية إلى تعزيز الأمن العالمي أن تؤدي دورا له مغزاه في تحديد نهج مستقبلي نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وترى جنوب أفريقيا أن بإمكان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ أن يؤدي إلى تقرير السلام والأمن الدوليين والاضطلاع بدور ذي مغزى من تحديد نهج في المستقبل نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعد جزءا لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة

و حين تبدأ اللجنة الأولى أعمالها، نحن على استعداد للمشاركة. ألغت ليختنشتاين قواتها المسلحة منذ أكثر من ١٤٠ عاما وهي تواصل السعي إلى تحقيق نزع السلاح العام والكامل في العالم. ويمكنكم التعويل على تعاوننا واستعدادنا للعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم حقيقي في هذه الدورة.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة دورة اللجنة الأولى لعام ٢٠١٠. وأود أن أؤكد دعم جنوب أفريقيا الكامل لكم وتعاونها معكم في سياق عملنا صوب عقد دورة ناجحة تعزز جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وآليته على السواء. وتود جنوب أفريقيا كذلك أن تشكر السفير دوراتي على ملاحظاته الاستهلاكية في بداية جلستنا بالأمس. ويؤيد وفدي كذلك البيانين اللذين أدلي بهما باسم حركة عدم الانحياز واتلاف البرنامج الجديد.

ومنذ أن التقينا هنا في العام الماضي كان هناك عدد من التطورات المشجعة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة مما يبعث على الأمل في إحراز تقدم في مساعي الجماعة الرامية إلى تحقيق عالم أكثر عدلا وسلاما وأمنا. وتشارك جنوب أفريقيا الشعور بالقلق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ونظرا لمداها وطابعها العشوائي فإن هذه الأسلحة لا تهدد فرادى البلدان وحدها بل المجتمع الدولي بأسره. وتؤمن جنوب أفريقيا بأن الاستمرار في حيافة الأسلحة النووية، بصرف النظر عن مكان وجودها، يظل خطرا على السلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى ذلك تؤمن جنوب أفريقيا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تظل حجر الأساس لنزع السلاح النووي ولنظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، يظل يساورنا القلق حيال النهج الانتقائي الذي تتبعه بعض الدول التي تركز حصرا على

وتهنى جنوب أفريقيا السفير أحمد أوزمجو ممثل تركيا على تولى مهامه مديراً عاماً للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونتمنى له التوفيق في المهمة التي تنتظره في توجيه منظمته عبر بعض التحديات الرئيسية وكفالة تكيفها بنجاح مع بيئة العمليات المتغيرة. ويبقى التحدي الأهم الذي تواجهه المنظمة هو حقيقة أن الدولتين الرئيسيتين الحائزتين أشارتا بشكل غير رسمي إلى أنهما لن تتمكنتا من الوفاء بالموعد النهائي المؤجل للتدمير المحدد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي حين أن هذا يشكل تحدياً خطيراً ماثلاً أمام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ترى جنوب أفريقيا أنه لا ينبغي بالضرورة أن يكون كذلك. ويتمثل أهم الاعتبارات في هذا الصدد في كفالة عدم المساس بسلامة الاتفاقية وإكمال تدمير كل الأسلحة الكيميائية بدون مزيد من التأخير.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لكفالة تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. إن استمرار إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية أمر يكتسي بالمثل أهمية حيوية للقضاء الفعال على الأسلحة البيولوجية. ولذلك ندعو تلك البلدان التي لم تصبح أطرافاً في الاتفاقية أن تنضم إليها دون إبطاء. وتتشاطر جنوب أفريقيا أيضاً الرأي بأن المادة ١٠ من اتفاقية الأسلحة البيولوجية ينبغي أن تعزز حق الدول الأطراف في الاشتراك في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية للأغراض السلمية، وأن الدول التي يمكنها أن تفعل ذلك ينبغي أن تسهم في مواصلة تطوير المعارف والاكتشافات العلمية في هذا الميدان.

إن الاتجاه العام للتطورات في ميدان الأسلحة التقليدية في السنوات الأخيرة كان أكثر إيجابية. ويسرنا أن نلاحظ أن اتفاقية الذخائر العنقودية دخلت حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس هذا العام، وتتطلع جنوب أفريقيا، بصفتها

النوية وفقاً للمادة السابعة من المعاهدة وأنها لا تزال تمثل جانباً هاماً من عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، ترحب جنوب أفريقيا بدخول معاهدة بليندا با حيز النفاذ وتتطلع إلى أن يصادق عليها المزيد من البلدان في المستقبل القريب. كما نتطلع إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة الذي سيعقد في أديس أبابا بإثيوبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ونحن على استعداد للوفاء بتأييد [الاتحاد الأفريقي] بإنشاء اللجنة الأفريقية للطاقة النووية في جنوب أفريقيا.

ونظراً للتوسع المتوقع في استخدام الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء فإن مسألة الوصول إلى إمداد موثوق من الوقود النووي تخضع لمناقشات في مختلف المحافل. وتابع وفدي عن كئيب وباهتمام شديد جميع المناقشات الدائرة بشأن مختلف الاقتراحات التي قدمت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مسألة ضمان لإمداد الوقود النووي.

وتود جنوب أفريقيا أن تشدد على ضرورة التوصل إلى قرارات بشأن هذه المسألة بتوافق الآراء. وتقر جنوب أفريقيا بأن توافر الوقود النووي في الأسواق، أو وجود الآليات التي تيسر إمدادات يعتمد عليها، ربما تساهم في توصل الدول إلى قرار بعدم السعي إلى امتلاك قدرات وقود محلية. لكن جنوب أفريقيا ترى أن هذا القرار يبقى قراراً سيادياً. وعلى الرغم من أن المخاوف السائدة قد تدفعنا إلى النظر في مزيد من الطرائق أو الترتيبات البديلة بشأن آليات الإمداد، فلا ينبغي أن تفرض قيود وضوابط غير مبررة على الاستخدامات السلمية المشروعة للطاقة النووية وحق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في السعي إلى امتلاك أي قدرات دورة وقود نووي بما يتماشى مع التزامها بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تبادل الأفكار. وتود جنوب أفريقيا أن تعرب عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز نحو التوصل إلى فهم مشترك بشأن بعض المسائل الرئيسية التي ستعالجها المعاهدة.

وللأسف، هناك أيضا بعض التطورات المقلقة التي لم تخدم مصالحنا الأمنية والتي لا تزال تقوض جدول الأعمال المتعدد الأطراف لتزع السلاح. وتشمل هذه التطورات استمرار عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على تحقيق أي نتائج موضوعية، أساسا نتيجةً لتضارب الأولويات وانعدام المرونة والإرادة السياسية اللازمتين. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا، بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي أبرز بعض الاختلافات الموجودة بشأن كيفية إمكان التغلب على الجمود المستمر في هاتين الهيئتين المتعددي الأطراف المهمتين.

لا تزال الجهود الحالية لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل تتسم للأسف بإجراءات تخدم المصالح الضيقة وتشل المحافل المتعددة الأطراف خاصة المنشأة لمعالجة هذه الشواغل. وبالتالي فإن تحقيق اعتماد المبادرات الرامية لحماية السلم والأمن الدوليين على المشاركة الجماعية للمجتمع الدولي لا يزال صعب المنال لنا. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشير إلى خطاب رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما في قمة الأمن النووي في واشنطن، العاصمة، في نيسان/أبريل هذا العام، عندما قال:

”ينبغي أن نشعر بالقلق حيال وجود شبكات تتعامل في النقل غير المشروع للتكنولوجيا النووية التي يمكن أن تستخدم في أسلحة الدمار الشامل... تفيد التجربة مع هذه الشبكة، حيث كانت جنوب أفريقيا، أول من نجح، من بين البلدان المتضررة، في محاكمة المشتبه بهم، إلى أن هناك أيضا

موقعا على الاتفاقية، إلى المشاركة في الاجتماع الأول للدول الأطراف في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الشهر القادم.

لقد عقدت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام مؤتمرها الاستعراضي الثاني في كولومبيا في نهاية العام الماضي. وأتاح ذلك المؤتمر للدول الأطراف فرصة لاستعراض جهودها للتنفيذ عموما في ما يتعلق بالمعاهدة. ونظرا لتخلف بعض الدول الأطراف، خلال الـ ١٠ سنوات الماضية، عن مواعيدها النهائية لعمليات التطهير، فإن جنوب أفريقيا تجدد طلبها إلى تلك الدول ذات الاستطاعة عدم تخفيض تمويلها للدول التي تواجه قيودا شديدة في تطهير الألغام المضادة للأفراد ومساعدة الضحايا.

كما أتاح الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه، فرصة للدول لرصد تنفيذها لتلك التعهدات التي قطعت في عام ٢٠٠١. ويسرنا أن كولومبيا، بالنيابة عن اليابان وجنوب أفريقيا، ستقدم مشروع قرار جامع هذا العام بشأن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/C.1/65/L.32)، ومن ثم وضع جدول أعمال تطوعي حتى عام ٢٠١٢. وبفضل طابع النص غير المثير للخلاف، يثق وفدي بأن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

ستواصل جنوب أفريقيا العمل يدا بيد مع الدول الأعضاء الأخرى في العملية المحددة في القرار ٤٨/٦٤، المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“، الذي أذن بالتفاوض بشأن صك ملزما قانونا يضع أعلى المعايير الدولية الموحدة الممكنة لتنظيم نقل الأسلحة. لقد شهدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة التي عقدت في تموز/يوليه هذا العام، تطور مناقشة قوية سمحت بتشجيع

تتعقد اللجنة الأولى هذا العام في ظل تطورات إيجابية متلاحقة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار والحد من التسليح، أهمها توقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على اتفاق ستارت الجديد لخفض الأسلحة الاستراتيجية، ونجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الثامن في اعتماد خطة عمل متكاملة نحو تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، ونحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. كما ظهرت علامات أخرى على تجدد عزم المجتمع الدولي على التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، منها جهود إضافية لإحياء عمل مؤتمر نزع السلاح من خلال توصل المؤتمر إلى برنامج عمل توافقي في عام ٢٠٠٩، ثم الاجتماع رفيع المستوى الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى انعقاده في مطلع هذه الدورة لتعزيز مؤتمر نزع السلاح والإطار المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. وجميعها تطورات رحبت بها مصر مؤكدة تطلعها للعمل الجماعي للبناء عليها من خلال خطوات عملية وتنفيذية فاعلة تقوم على التنفيذ الأمين للالتزامات وعلى تحقيق المصالح المشتركة للدول النووية وغير النووية على حد سواء.

ولا شك أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ قد سجلت إنجازاً إضافياً هذا العام في مجال نزع السلاح النووي بعد الفشل الذريع لمؤتمر عام ٢٠٠٥، رغم أنها لم تعتمد مطلب حركة عدم الانحياز الداعي إلى اعتماد عام ٢٠٢٥ كإطار زمني ملائم لنزع السلاح النووي الكامل من خلال تنفيذ معاهدة لحظر الأسلحة النووية بكاملها. ولم تحقق مطلب الحركة في بدء التفاوض بشأن معاهدة توفر للدول غير النووية ضمانات غير مشروطة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلى حين التوصل إلى نزع السلاح النووي.

مجالاتاً للتحسين في ما يتعلق بالتعاون الدولي والتشريعات الوطنية وأجهزة الإنفاذ في معظم البلدان المتقدمة النمو“.

ما هو واضح أنه لم يعد بالإمكان أن تستمر الأمور على ما كانت عليه. لقد ذكرت جنوب أفريقيا باستمرار أن شواغلنا الأمنية الجماعية تتطلب حلولاً جماعية مستدامة لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الفردية للذين ما فتئوا يملكون القوة في نظام دولي غير متكافئ فحسب، بل وتعكس أيضاً مصالحنا المتشاطرة. وفي حين نعرف بأوجه القصور وضرورة الإصلاح، نبقي ملتزمين التزاماً تاماً بتعزيز آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي الختام، نأمل أن تساهم دورة اللجنة الأولى هذا العام في جهودنا الرامية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحديات المهمة التي تواجه المجتمع الدولي ككل. ووفدي على استعداد للعمل معكم، سيدي، وجميع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني بغية دعم التقدم الموضوعي بشأن جدول الأعمال المتعدد الأطراف لترع السلاح من أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف للحوكمة والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، مرة أخرى، أن أذكر الوفود بإتباع قاعدة الـ ١٠ دقائق بالنسبة للبيانات التي يدلى بها بصفة وطنية.

السيد عبد العزيز (مصر): يسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة على رئاستكم لأعمال اللجنة الأولى، وأن تؤكد ثقتنا الكاملة في أن خبرتكم، وبقيّة أعضاء المكتب، ستقود أعمال اللجنة نحو تحقيق النجاح المرجو، كما يؤيد وفد مصر ما ورد في بيان حركة عدم الانحياز، وبيان المجموعة الأفريقية، وبيان تحالف البرنامج الجديد.

في الشرق الأوسط، لتعالج غياب عالمية المعاهدة في هذه المنطقة، في إطار مسؤوليات واضحة لكل من الدول المودع لديها المعاهدة ودول المنطقة والأمين العام للأمم المتحدة في تنفيذ هذه الخطة على نحو يمكن من الوصول للهدف المرغوب تحقيقه.

وبينما استمرت معارضة مصر القوية لحيازة أي دولة في الشرق الأوسط للأسلحة النووية، فما زالت إسرائيل تمعن في رفض الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، وتعزز من قدراتها النووية المهمة خارج نطاق نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتسوق إسرائيل من الحجج الواهية لتفادي الضغوط الدولية الهادفة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. وقد آن الأوان لإسرائيل أن تعلم أن الإجماع الدولي الذي تجسد في خطة عمل تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وتمت ترجمته إلى إطار عملي متمثل في مؤتمر عام ٢٠١٢، وخطوات أخرى سابقة وتالية له قد أصبح واجب التنفيذ. وأن تدرك أن هذا المؤتمر يحقق مصالحها في الأمن والاستقرار، إذ يضع أسس تخلص إسرائيل من ترسانتها النووية المهمة، ويضمن لنا جميعاً في نفس الوقت عدم سعي أي من دول المنطقة الأخرى لحيازة الأسلحة النووية في المستقبل.

وفي هذا الإطار، إن الإجماع الدولي على مطالبة إسرائيل في خطة عمل تنفيذ قرار ١٩٩٥ بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يوفر حافزاً إضافياً لإسرائيل للتجاوب مع الجهود الدولية الرامية لتحقيق الأمن لها ولغيرها من دول المنطقة، وألا يسعى البعض لاستخدام هذه المطالبة الجماعية المعتمدة بتوافق الآراء كمبرر للسعي لتخفيف الضغوط على إسرائيل في محافل أخرى خاصة أن إسرائيل ذاتها لم تقدم أي ضمانات أو

كما لم تدفع بالقوة الكافية للتعجيل بتحقيق هدف عالمية المعاهدة من خلال تدابير عملية قوية تضمن انضمام الدول الثلاث التي ما زالت خارجها كدول غير نووية. وفي مجال منع الانتشار النووي، فقد حققت الوثيقة إنجازاً مماثلاً بإبرازها على سبيل المثال أولوية تحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمسؤولية الوطنية في الرقابة على الصادرات النووية وفقاً لأحكام المعاهدة، وأولوية الامتثال الكامل لكل أحكام المعاهدة بلا استثناء، وكلها عناصر يتطلب تحقيقها جهداً جماعياً حقيقياً لتنفيذها على نحو ينفي مبررات الانتشار النووي ويحقق الأمن المتساوي لكافة الأطراف بدون تمييز، وبدون السماح بأن تلعب الأسلحة النووية في العقد المقبل دوراً في العقائد العسكرية، مع تناقص دورها وشرعيتها، سواء في الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو في الأحلاف العسكرية التي ما زالت تعلن دور السلاح النووي في سياساتها الأمنية على نحو لا يتفق مع الالتزامات الدولية بتزاع السلاح وعدم الانتشار.

وبالمثل، فقد عاودت الوثيقة الختامية التأكيد على أهمية احترام خيارات الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وأهمية تيسير نقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون الدولي، سواء المباشر، أو من خلال برنامج معزز للتعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتساقاً مع ما تكفله المعاهدة من حق أصيل لأعضائها في هذا المجال. وبالنسبة لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، والذي لم يشهد على مدار ١٥ عام أي جهد حقيقي لتنفيذه جزئياً أو كلياً، ورغم كونه أحد الركائز الأساسية لصفقة المد اللاهائي للمعاهدة، فقد تضمنت خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر المراجعة خطوات واضحة المعالم وواجبة التنفيذ، تقوم على جهود دولية وإقليمية فاعلة وجادة، تهدف لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى

النوية المبهمة من جهة وإحراز تقدم مواز في التعامل مع بقية أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى يؤكد اقتناع المجتمع الدولي بهذه الرابطة العضوية التي طالما أوضحتها مصر والدول العربية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، فقد شهد شهر حزيران/يونيه الماضي انعقاد المؤتمر الذي يعقد كل عامين للنظر في برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأكد مجدداً محورية برنامج عمل الأمم المتحدة في هذا المجال وأهمية تعزيز القدرات الوطنية لترقى إلى التنفيذ الشامل والأمثل لتدابير البرنامج، بالإضافة إلى الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ويبرز وفد مصر في هذا الإطار أولوية المساعدة الفنية والتعاون الدولي وتبادل الخبرات الوطنية لتعزيز تنفيذ كل من البرنامج والصك على الوجه الأكمل كأداة ملزمة سياسياً لنا جميعاً، حقق إطارها التوافقي نجاحاً غير مسبوق على المستوى العالمي يدعوننا إلى تعزيز تحقيق أركان البرنامج والبناء عليه في ذات الإطار التوافقي البناء.

وفي نفس الوقت، فقد عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، المقرر عقده في عام ٢٠١٢، دورتها الأولى في تموز/يوليه الماضي وقد شاركت مصر بفاعلية في أعمالها التي ركزت على النظر في التفاصيل السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية المتشابكة والمعقدة المرتبطة بهذا الموضوع. وترحب مصر بالالتزام الذي تم تأكيده خلال أعمال الدورة بمبدأ التوافق وبخروج تقارير ميسري المواضيع الرئيسية الثلاثة لتعكس نطاق ما شملته المناقشات من أفكار ومواقف واتجاهات وليسهم رصد تلك المواقف خلال المرحلة المقبلة في تقريب وجهات النظر بصورة متوازنة وموضوعية وعادلة

إشارات لاستعدادها للانخراط في العملية التفاوضية من خلال مؤتمر عام ٢٠١٢. ولا شك أن الدول المودع لديها المعاهدة التي صاغت قرار عام ١٩٩٥ ودفعت نحو إصداره في إطار صفقة المد اللاهوائي وغيرها من الدول النووية والدول الأخرى بالمنطقة، ستبذل قصارى جهدها في المرحلة المقبلة للحصول على الضمانات اللازمة لانخراط إسرائيل وإيران وجميع الدول العربية في هذا الجهد الدولي، لكي يسير جنباً إلى جنب مع جهود إحلال السلام في المنطقة، التي ما زالت إسرائيل تعوقها حالياً برفضها تجديد الحظر الطوعي لبناء المستوطنات، في مواصلة سياستها في تحدي المجتمع الدولي في المجالين النووي والسياسي على حد سواء.

تعزز مصر من دورها النشط في دعم نظام معاهدة منع الانتشار النووي بالاستمرار في دعم الجهود الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال دورها البارز في مفاوضات كل من اتفاقية معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أن تصميم إسرائيل على عدم الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير نووية ما يزال يمثل عائقاً كبيراً أمام انضمام مصر للاتفاقيتين، وأمام تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وذلك برغم تأييدها الكامل لأهداف ومبادئ الاتفاقيات الثلاث، إذ إن ذلك من شأنه أن يزيد من الفجوة القائمة في الالتزامات بين الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار التي تنفذ كل ما ورد بها من التزامات والدولة الوحيدة خارج المعاهدة في منطقتنا التي تتمتع بحرية منقطع النظير تحت رعاية دولية غير مبررة.

ولا شك أن ما تضمنته خطة عمل تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط في معاهدة عدم الانتشار النووي من ربط واضح بين تخلص إسرائيل من قدراتها

الحالية تزييدا في حجم التأييد لها بما يتسق مع الأولويات التي تعالجها تلك القرارات على جدول أعمال المجتمع الدولي.

السيد لويير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود الانضمام إلى الوفود التي سبقتني في الكلام في تهنيتكم، سيدي، بتولي رئاسة هذه اللجنة. وبالنظر إلى ضيق المدة المتاحة لنا، فإنني سأدلي بنسخة مختصرة من بياننا. وسيجري توزيع نسخة أكمل، وخاصة الجزء الذي يتناول الأسلحة التقليدية، في القاعة.

قبل أقل من أسبوعين، عقد الأمين العام للأمم المتحدة اجتماعا رفيع المستوى لإعادة تنشيط آلية نزع السلاح. ولقد كانت هذه خطوة لم يسبق لها مثيل ونؤيد تماما مقترحات الأمين العام التي صيغت في موجزه الاستشراقي. ومما يثلج صدورنا تبادلات الآراء الصريحة التي أعرب الزعماء من جميع أنحاء العالم خلالها صراحة عن آمالهم وإحباطاتهم بشأن الحالة في ميدان عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد تشجعنا بالاستعداد الواضح لدى الغالبية العظمى من الدول لإحراز تقدم الآن. وأقرت الدول بأن ثمة مشكلة في آلية نزع السلاح. وخلص معظم المتكلمين إلى أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارا مطروحا.

وشأننا في ذلك شأن غيرنا، فإننا ملتزمون بدعم المؤسسات التي خدمتنا جيدا في الماضي والتي سنحتاج إليها لإحراز تقدم في المستقبل وملتزمون بالمحافظة على تلك المؤسسات. غير أنه ليتسنى تحقيق نتائج ملموسة وبلوغ أهدافنا المشتركة، فإننا بحاجة إلى آلية عاملة وفعالة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد آن الأوان للتغيير، وذلك في المقام الأول داخل مؤتمر نزع السلاح. ويجب علينا إعادة تنشيط المناقشة الجارية. ويتعين علينا اتباع نهج كلي لا يقتصر على السياسة الأمنية الصارمة والاعتبارات العسكرية؛ والمناقشة ينبغي أن

تتساوى خلالها الدول كافة في الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

وفي هذا الإطار، تدعو مصر جميع الدول المشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة والمقرر عقده في عام ٢٠١٢ إلى التركيز على هدف إيجاد أرضية توافقية تضمن عالمية المعاهدة في إطار الأمم المتحدة وليكن هذا هو الهدف الحاكم للمفاوضات بدلا من أن تحكمها طموحات فئة من الدول المستفيدة أو فئة أخرى من الدول غير المتضررة مما يمكن أن تمثلها معاهدة مستقبلية تفتقر إلى العدالة ولا تنضم إلى عضويتها الدول الرئيسية المنتجة والمستهلكة في مجال تجارة الأسلحة التقليدية.

وفي إطار التعاون الدولي أيضا، تمني الإشارة بإيجابية إلى أحد المجالات الرئيسية التي تحظى باهتمام مصر لارتباطها بخطة التنمية الطموحة، وهو مجال إزالة الألغام. فقد استمر نشاط مصر في التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين لتطوير قدراتها وتعزيز إمكاناتها في مجال كشف وإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحروب المتفجرة، إذ ما زال بأراضينا ما يقرب من ١٧ مليون لغم تعوق جهود التنمية والإعمار وتهدد أرواح المدنيين في المناطق المصابة كل يوم. ونأمل أن يزداد هذا التعاون ليصل لما يتسق مع حجم مشكلة الألغام في مصر ومع ما تتسبب فيه من خسائر إنسانية وإنمائية.

تتقدم مصر بثلاثة مشاريع قرارات خلال الدورة الحالية للجنة، وهي مشاريع القرارات المعنونة، "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" (A/C.1/65/L.1) و "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (A/C.1/65/L.3) و "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" (A/C.1/65/L.2). ونأمل أن تشهد الدورة

التأكيد على التزاماتها الرئيسية بموجب هذا النظام. وهذا الإنجاز يوطد نظام المعاهدة والأمن الدولي معا. وقد كان الخروج بنتيجة إيجابية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز مصداقية المعاهدة. وترحب سويسرا على وجه الخصوص باعتماد خطة عمل بشأن الركائز الثلاث جميعا. غير أنه لا يمكننا إنكار شعورنا بخيبة الأمل لحد ما إزاء انعدام الطموح في مجالات معينة. بيد أننا ما زلنا مقتنعين بأن الخطة سيكون لها دور حاسم باعتبارها أداة مرجعية لقياس التقدم. وبصفتنا دولة غير حائزة للسلاح النووي، فإننا مستعدون للإسهام في تفعيل الخطة، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الرئيسية بشأن نزع السلاح النووي.

وأعرب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عن القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للسلاح النووي. وللمرة الأولى على الإطلاق، كانت هناك إشارة إلى القانون الإنساني الدولي. وأكدت الدول الأعضاء في المعاهدة بوضوح ضرورة امتثال جميع الدول في كل الأوقات للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. وستواصل سويسرا الإصرار على الطابع اللإنساني المتأصل للأسلحة النووية. كما سنواصل الدعوة إلى النقاش بشأن مصداقية الردع النووي وفائدته. ونحن مقتنعون بأن التركيز على هذه القضايا سيسهم في نزع الشرعية عن الأسلحة النووية وسيساعد على تمهيد السبيل لحظرها في الأجل الطويل.

وقد أظهر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار أن مواقف الدول الأطراف ما زالت متباعدة بشدة بشأن عدد من القضايا. فقد جرى تخفيف صياغة بعض القضايا ذات الأهمية القصوى أو حتى حذفها من الوثيقة الختامية.

إذا كانت الدول جادة في تحقيق 'الصفير الشامل' وتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن ذلك يتطلب اتباع

تبني على مفهوم أمني أوسع نطاقا. ويجب علينا مراعاة الجوانب المتعلقة بالأمن البشري والبيئة والتنمية والقانون الإنساني الدولي إذا ما كنا نريد إحداث تغيير حقيقي في أمن جميع شعوب العالم. وفضلا عن ذلك، يتعين علينا تكييف آليات مؤتمر نزع السلاح لتكون قادرة على التصدي للتحديات الحالية والمستقبلية.

وإصلاح مؤتمر نزع السلاح ينبغي ألا يكون من المحرمات في عالم تغير بشكل جوهري في السنوات الأخيرة. وهذه الإصلاحات قد لا تتحقق بين عشية وضحاها وستتطلب بالتأكيد المزيد من التفكير. وفي هذا الصدد، وكما قلت من قبل، نرحب بموجز الأمين العام عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح ونؤيد متابعة المناقشات التي جرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي الوقت ذاته، نتوقع أن يعود أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى الاجتماع في عام ٢٠١١ وأن يتفقوا على العمل استنادا إلى نهج جديد. وينبغي منح مؤتمر نزع السلاح الفرصة للبرهنة على إمكانية أن يصبح الهيكل الحالي عاملا مرة أخرى، وذلك في ظل توفر الإرادة السياسية اللازمة. وأذكر بأن سويسرا حريصة على إحراز تقدم بشأن جميع القضايا الأربع الرئيسية لمؤتمر نزع السلاح.

ونرى أن السبيل للخروج من المأزق قد يتمثل في عدم قصر تركيزنا على قضية واحدة. وعضوا عن ذلك، يمكننا إطلاق مفاوضات متزامنة بشأن المعاهدتين المتعلقين بالمواد الانشطارية والضمانات الأمنية السلبية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون هناك مجال كاف لمناقشة الولايات بشأن نزع السلاح النووي ومنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وترحب سويسرا باعتماد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وثيقة ختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) أعادت فيها الدول الأطراف

استمرت النفقات العسكرية بالازدياد بلا هوادة وبصورة يؤسف لها وفي الوقت نفسه لا تحظى المسائل التنموية بالاهتمام الذي تستحقه بحق. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يراقب استمرار هذا التطور دون هوادة. وبالتالي، أصبحت الحاجة إلى عكس هذا الاتجاه السلي تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في عصرنا.

لقد تجلّت صحوة المجتمع الدولي مؤخرا بشأن أفضل السبل لمعالجة مسائل التسلح ونزع السلاح في اجتماع القمة بشأن نزع السلاح النووي الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6191). وتشيد نيجيريا بالجهود التي يبذلها رئيس مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وتوّه بأنه على الرغم من الجوانب القاصرة عن الكمال للاستنتاجات والتوصيات بشأن إجراءات المتابعة التي تمخض عنها المؤتمر فإنها تمثل النتيجة يمكن أن تكون، في نهاية المطاف، بمثابة لبنة بناء لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

تحيط نيجيريا علما بالتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة من أجل تحقيق مزيد من التخفيضات الكبيرة في أسلحتهما النووية الاستراتيجية والتكتيكية. ومع ذلك، نلاحظ أن الإجراءات الأخيرة لا تزال غير كافية، وينبغي أن تكون شفافة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق، وأن تمضي بالبلدين نحو الوفاء بالتزامتهما بتزع السلاح النووي. وتوقع بالنسبة لهذه الدورة، أنه ينبغي السعي بقوة متجددة لتعزيز الزخم الإيجابي الذي تولد حتى الآن بشأن كيفية تنفيذ تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار، والتي أصبحت تشكل على نحو متزايد تحديات كبيرة لصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك نعتقد أنه يجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا بصورة جماعية للاستفادة من المكاسب

نُهج جديد للمضي قدما نحو إبرام صك قانوني شامل يمكنه أن يحظر نهائيا أكثر الأسلحة المخترعة للإنسانية على الإطلاق. لقد سعدنا بتلقي اقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط دعما متزايدا. وعلى وجه الخصوص، نحن سعداء لأن نرى أن العديد من الدول أعربت عن تأييدها لبدء المناقشات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية. ولئن كنا نعتقد أنه من الضروري أن ننظر إلى أكثر من الاتفاقات والصكوك القائمة، فإننا ما زلنا ملتزمين التزاما راسخا باتباع نهج تدريجي نحو نزع السلاح النووي الكامل. وستحتل الخطوات التدريجية مثل إلغاء حالة التأهب أولوية عالية في جدول أعمالنا.

نتوقع أن تتمكن اللجنة الأولى من تجسيد التقدم المحرز في الآونة الأخيرة على مختلف الجبهات، ومن مساعدتنا في صياغة الاستجابات لمواجهة تحديات المستقبل. ويحدونا الأمل أن يصبح عام ٢٠١٠ نقطة انطلاق حقيقية نحو عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف أكثر قدرة على العمل وأكثر فعالية.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):

باسم الوفد النيجيري أهنيكم مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأهني أعضاء المكتب على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم نيجيريا وتعاونها. في الواقع نحن واثقون من أنه في ظل قيادتكم المقتدرة سنجري مداورات ناجحة في هذه اللجنة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لسعادة السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه الافتتاحي. وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلت بهما إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ووفد بلدي بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

تتعقد هذه الدورة للجنة الأولى في وقت حيث ينشغل المجتمع الدولي بمسألة الحوكمة العالمية. ولسوء الطالع،

الاختياري القوائم للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو التفجيرات لأي جهاز نووي آخر.

وعلى الرغم مما تقدم، ترى نيجيريا أن الوقف الاختياري ليس بديلا ولا يمكن أن يكون بديلا للمعاهدة. وتمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الهدف النهائي. وسيواصل الوفد النيجيري التمسك بموقفه بشأن ضرورة ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف التي تملكها جميع الدول في إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية وفقا لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تود نيجيريا أن تؤكد مجددا تأييدها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا التي أنشئت على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية فيما بين دول المناطق المعنية.

يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، من دواعي الأسف أن لدى منطقة غرب أفريقيا حوالي ٧ ملايين قطعة سلاح متداولة بشكل غير مشروع. وهذه الأسلحة لا يمكن الحصول عليها بسهولة فحسب ولكن يمكن شراؤها بأسعار رخيصة جدا أيضا. ويعاني النساء والأطفال بصورة جائرة من انتشار الأسلحة الصغيرة. إن انتشار هذه الأسلحة وسوء استخدامها يتسبب في حدوث الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم وإطالة أمدها وازدياد حدتها. وكذلك زعزعت استقرار القارة وأججت الصراعات وأطالت أجلها وأعاقت برامج الإغاثة. كما أنها قوضت مبادرات السلام وزادت انتهاكات حقوق الإنسان وعرقلت التنمية، وربما ما هو أكثر مدعاة للقلق أنها عززت ثقافة الجريمة المنظمة والعنف.

الإيجابية التي تحققت مؤخرا في مجال آليات نزع السلاح من أجل تفادي الأخطاء التي اتسم بها جدول أعمال نزع السلاح في الماضي القريب لكي نحقق الأهداف المشتركة الدولية بشأن التهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية للبشرية جمعاء.

يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا إيمانه بتعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، وسيواصل التمسك بالتزاماتنا بموجب مختلف اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي نيجيريا طرف فيها. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بالتعاون مع الدول الأعضاء المتقاربة التفكير في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانب هاتين العمليتين. ويحدونا الأمل أن يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن جميع الدول الأطراف، الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، لديها التزام مشترك بضمان عدم الانتشار في جميع جوانبه.

نحن نرى أنه لا بد من استكمال الدعوة إلى عدم الانتشار باتخاذ إجراءات ملموسة في مجال نزع السلاح النووي لأن هذا يمثل الطريقة الأكثر فعالية لضمان ألا تقع هذه الأسلحة في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. ولذلك ندعو جميع الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى تكثيف التزامها نحو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من خلال التزام الدول المتبقية التي ترد أسماؤها في المرفق ٢ ويعتبر تصديقها أيضا إلزاميا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونود أيضا أن تؤكد مجددا أنه إلى حين دخولها حيز النفاذ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الاستمرار في العمل بالوقف

رئيسنا، السيد نور سلطان نزارباييف. ومن الأمور التي تحمل الكثير من الرمزية، أن الأمين العام بان كي - مون، وبينما كان يقف في الموقع السابق في سيميالاتينسك، وصف قرار الرئيس بأنه عمل من أعمال القيادة الاستثنائية وحث المجتمع الدولي على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

لقد احتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي يوافق ٢٩ آب/أغسطس، لأول مرة هذا العام بأنشطة في نيويورك ومناطق أخرى من العالم، بما يجسد الإرادة المشتركة للدول الأعضاء لتخفيض مخاطر الأسلحة النووية عالمياً. وترحب حكومة بلدي ترحيباً حاراً بدعم ذلك اليوم من جانب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين والدول الأعضاء ومكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الإعلام، وكذلك المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وسوف يستمر تنظيم العمل الجماعي على أساس سنوي ومنظم لنشر العمل من أجل الإلغاء التام للأسلحة النووية.

لقد شهد العام الحالي عدداً من العلامات الهامة الدالة على وجود إرادة سياسية استشرافية تعمل على تعزيز الزخم من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. ونتيجة لمؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة، والتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت) الجديدة في نيويورك في وقت سابق في نيسان/أبريل، انطلقت دينامية جديدة في تفكيرنا الجماعي. كما أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في أيار/مايو ٢٠١٠، بخطة عمله المكونة من ٦٤ نقطة، يوفر خريطة طريق لتعزيز تلك المعاهدة. ومع ذلك، لا يمكن أن نستريح حتى نضمن عالمية المعاهدة وتعزيز آلياتها. وبينما يمكن إيلاء الأولوية لإجراءات الوثيقة الختامية، فإن كازاخستان مقتنعة، شأنها شأن غيرها من البلدان، بأنه لا بد أن يبدأ العمل على عدد من الجبهات على الفور، حتى

من المؤسف أيضاً أنه على الرغم من الجهود المبذولة على مختلف المستويات، فإن تداول هذه الأسلحة، لا سيما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، يحول المنطقة بسرعة إلى نقطة عبور رئيسية للتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات. هذه أيضاً تسهل نمو العصابات الإجرامية التي يمتلك بعضها قوة نيران تكفي لتحدي القوة العسكرية لبلد ما. ولذلك السبب لا نزال ندعو المجتمع الدولي، وخاصة المنتجين والمصدرين الرئيسيين للأسلحة، إلى إظهار مزيد من الالتزام الجاد في العملية الجارية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

في الختام، سيقدّم الوفد النيجيري مرة أخرى هذا العام، كما فعل من قبل، مشروع القرارين التاليين بعنوان "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا" (A/C.1/65/L.54) و "الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح" (A/C.1/65/L.55). ولذلك فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرارين هذين عند عرضهما كما فعلت دائماً في الماضي.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم قيادة اللجنة الأولى، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ويود وفدي أن يؤكد لكم دعمه الكامل ومشاركته البناء معكم وأنتم تقودون مداولاتنا قدماً بمهارة. كما أود أن أشكر السيد سيرغيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة دعماً لعمل هذه اللجنة.

وكازاخستان، من خلال قرارها منفردة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ بإغلاق ثاني أكبر موقع للتجارب في العالم، قد أصبحت "مركز السلام" كما وصفها بذلك

وكازاخستان، البلد الذي يستضيف منصة الإطلاق الفضائية كوسمودروم في بايكونور، ويشارك بصورة نشطة في التعاون الفضائي الوطني والمتعدد الأطراف، مقتنعة بأن الأمن في الفضاء الخارجي يجب أن يبقى موضوعاً مركزياً للمؤتمر، وتطالب بالاحترام الصارم لمبدأ الأنشطة السلمية في الفضاء الخارجي.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو خطوة هامة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وكازاخستان، مع دول وسط آسيا الأخرى التي تشكل المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في منطقتنا، تقوم بدور بالغ الأهمية في منع الانتشار المنفصل للمواد النووية، وهي بذلك تكافح الإرهاب النووي. وفي الوقت نفسه، وإذا كان للمنطقة أن تمضي قدماً في نزع السلاح المتعدد الأطراف، فإننا نتطلع إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لتوفير ضمانات الأمن السلبية المطلوبة. وكازاخستان تؤيد تماماً الاقتراح المطروح منذ بعض الوقت بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فالتطورات الأخيرة تشير إلى وجود فرصة يمكن أن تكون عاملاً محفزاً. وبلدي يقف مستعداً للعمل من أجل أن يحقق مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن شرق أوسط خال من الأسلحة النووية أهدافه.

لقد قدم الرئيس نور سلطان نزار باييف عدداً من الاقتراحات الهامة. وفي بيانه أمام مؤتمر قمة الأمن النووي العالمي المعقود في واشنطن العاصمة، في هذا العام، دعا إلى إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن من جانب القوى النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، فقد أعرب عن اعتقاده بأن وجود إعلان عالمي لعالم خال من الأسلحة النووية سيؤكد مرة أخرى تصميم الدول كافة على التحرك خطوة - خطوة صوب اتفاقية مناهضة للتجارب النووية. وكازاخستان تقدم دعمها

يكون في مقدورنا الإبلاغ عن إنجاز التوقعات المحدد لها عام ٢٠١٥.

إن الاجتماع الوزاري الخامس بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في ٢٣ أيلول/سبتمبر، قد بين أن الوقف الطوعي للتجارب النووية لا يكفي. ولذلك، تدعو كازاخستان إلى دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ المبكر. كما أنها تتعاون مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتعزيز عمل نظام الرصد الدولي وتقنيات التفتيش على الموقع من خلال إسهام محطاتها الحديثة المتطورة الخمس للتعقب الوطني على مدار الساعة كجزء من الجهد العالمي. وبدعم من حكومة النرويج، أنشأنا مركزاً دولياً لتدريب خبراء مراكز البيانات الوطنية من بلدان وسط آسيا.

وكازاخستان تحيي جهود الأمين العام، بان كي - مون، لعقد الاجتماع الرفيع المستوى لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي يوفر، مع اقتراحه المؤلف من خمس نقاط، قوة دفع سياسية رفيعة المستوى نحتاج إليها بشدة. وسوف يتعاون بلدي تعاوناً كاملاً لضمان أن يحقق عمل المؤتمر نتائج ملموسة بشأن المسائل الرئيسية، وأن يعكس جدول العمل لعام ٢٠١١ وأساليبه وتوسيع العضوية تزايد المشاركة العالمية المتعددة الأطراف.

ويرى بلدي أن بداية مبكرة للمفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بحد عاجل على جبهتين: الإبقاء على حظر البرامج النووية العسكرية غير المشروعة عند حده الأدنى، وتعزيز الرقابة على المواد الموجودة، مما يؤدي بالتالي إلى الحد من خطر الإرهاب النووي، وهو من أخطر التهديدات التي تواجه البشرية اليوم.

ونعتقد أن تعزيز نزع السلاح على جميع الجبهات سيساعد أيضا على مواجهة التحديات الأخرى البالغة الأهمية التي تواجه المجتمع الدولي، بما في ذلك تلبية الأهداف الإنمائية للألفية من أجل رفاه الإنسانية.

وختاما، نأمل لأعمال اللجنة الأولى هذا العام التي يعززها الالتزام السياسي القوي المتعدد الأطراف، أن تسفر عن عهد جديد من التعاون والعمل من أجل الاستقرار والأمن والسلام على الصعيد العالمي.

السيد أكيبو سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعبر عن تهانينا لكم، سعادة السفير ميلوس كوتريك لتوليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم على دعم وفدنا التام أثناء توليكم لمهتكم الكبيرة.

شهدنا هذا العام تطورات ملحوظة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ففي نيسان/أبريل وقع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت). وفي أيار/مايو توصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ إلى الإجماع على اعتماد وثيقة ختامية شاملة وواعدة تضمنت خطة عمل لكل ركائز المعاهدة الثلاث. وتلك تعد من بين أشياء أخرى إنجازات بارزة وشاهدا على روح الحماس الجديد لترع السلاح. والمهمة التي أمامنا الآن تتمثل في المحافظة على هذا الزخم وزيادة تعزيره والتنفيذ الكامل والمخلص لخطة العمل هذه التي جاءت بعد جهد جهيد. وينبغي للدول ألا تكتفي بمجرد الطلب إلى الآخرين العمل على نزع السلاح وعدم انتشاره، بل يجب أن نكون متحدين في اتخاذ خطوات ملموسة وعملية. وبهذا الاقتناع قام وزير خارجيتنا السيد سيجي مهيارا بالاشتراك مع وزير خارجية أستراليا السيد كيفن رد باستضافة اجتماع وزاري قبل

الكامل والقاطع لمثل هذه الاتفاقية التي اقترحها الأمين العام كجزء من خطته ذات النقاط الخمس التي طرحها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وثمة إجراء فعال لتعزيز نظام عدم الانتشار يمكن أن يتمثل في إنشاء بنك دولي للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبلدي مستعد للنظر في إمكانية استضافة هذا البنك في أراضيه.

لقد بذلت كازاخستان، خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام، جهوداً إقليمية للتعاون مع جهود الأمم المتحدة. ودعونا إلى تنفيذ إعلان أئينا الوزاري للمنظمة بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز عملية كورفو بشأن مستقبل أمن أوروبا - الأطلنطي والمنطقة الأوروبية الآسيوية. وقمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ستعقد في آستانا في وقت لاحق من العام الحالي ستفضي إلى تعزيز الجهود العالمية والإقليمية، وفي عام ٢٠١١، عندما تتولى كازاخستان رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، سوف تستمر نفس الجهود.

واقترعنا منها بضرورة تقوية وتعزيز الجهود ضد انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع، من خلال صكوك ملزمة قانوناً، تلتزم كازاخستان بتقديم دعمها الكامل لتنفيذ توصيات الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه.

يرحب بلدي ببدء المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وسيشارك بفعالية في الدورات التحضيرية الثلاث لعام ٢٠١١ من أجل أن يتمكن مؤتمر عام ٢٠١٢ من إكمال المعاهدة.

التزاماتها لدى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤. وترجو اليابان من الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تخلص في الوفاء بتلك الالتزامات وتطبيق المبادئ الثلاثة للشفافية والتحقق والارجعة فيما تقوم به. وفي هذا الصدد، تقدر اليابان كثيرا التوقيع على معاهدة ستارت الجديدة. فهذه المعاهدة تتماشى مع الالتزام بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقع اليابان بنية صادقة التصديق المبكر على هذه المعاهدة من جانب كلا البلدين.

ثانيا، نحتاج إلى عمل موحد من قبل الدول غير الحائزة على أسلحة نووية لكفالة أن تراعى التزامات عدم الانتشار وأن يظل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية قويا. وتعتقد اليابان أن الطريقة الأكثر فعالية لتعزيز النظام تتم من خلال الضمانات المعززة والأكثر فعالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه نحث جميع الدول التي لم تبرم وتنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة فضلا عن البروتوكول الإضافي أن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن.

ثالثا، نحتاج إلى عمل موحد من قبل الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية. فينبغي لها ألا تنتظر حتى تفي دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحائزة على أسلحة نووية بالتزاماتها، بل وألا تعزز من ترساناتها النووية. وبينما تتمسك اليابان بأنه يتعين على تلك الدول أن تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولا غير حائزة على أسلحة نووية، فورا وبدون شروط، فإننا نحثها على وقف زيادة ترساناتها والشروع في تخفيضها الآن.

رابعا، نحتاج إلى عمل موحد من جانب المجتمع الدولي ككل لتحقيق عالم ينعم بالسلم والأمن وحال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد يكتسي الدور الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح أهمية قصوى بوصفه المنتدى التفاوضي

أسبوعين للبلدان العشرة المتقاربة التفكير بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. واعتمد الاجتماع بيانا مشتركا للإعراب عن تصميمنا الجماعي على المضي قدما بالنتائج الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعمل من أجل النهوض معا بجدول أعمال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية كعملية متضافرة. ومن منظور قصير ومتوسط الأجل يركز البيان على التدابير الساعية إلى عالم تتضاءل فيه المخاطر النووية في الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية. والبيان المشترك للوزيرين متاح هنا في غرفة المؤتمر هذه.

بل إن اليابان ستقدم في هذه الدورة للجمعية العامة قرارا آخر بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية. وفي السنوات السابقة عندما كان المجتمع الدولي منقسما بشدة، كان قرارنا يؤكد على تحديد إصرارنا على الإزالة التامة. بيد أنه في هذا العام، والمجتمع الدولي قد تخطى هذه المرحلة، فإن مشروع قرارنا المعنون "العمل الموحد نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" يركز على اتخاذ عمل ملموس وجماعي لبلوغ هذا الهدف.

وأود الآن أن أبين بعض النقاط التي تراها اليابان في غاية الأهمية لتوحيد الجهود في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. أولا، نحتاج إلى عمل موحد من قبل الدول الحائزة على أسلحة نووية. ومن المشجع في هذا الصدد أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أكدت من جديد التعهد الذي لا رجعة فيه من جانب تلك الدول لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها. وقطع أيضا التزاما بالتعهد لبذل مزيد من الجهود لتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية المنشورة منها وغيرها المنشورة وإزالتها تماما في النهاية. والأهم أنه بموجب الإجراء رقم ٥ تلتزم الدول الحائزة على أسلحة نووية باتخاذ عدد من الخطوات العملية المؤدية إلى نزع السلاح وهي مدعوة إلى الإبلاغ عن

مشغولا بالقضايا النووية التي لا تزال بدون حل لكنها بالغة الأهمية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. فبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية والقذائف تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي ككل، وتحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ إجراء ملموسا وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي والبيان المشترك لعام ٢٠٠٥ لمخاطبات الأطراف الستة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذ تنفيذًا كاملا قرارات مجلس الأمن الدولي المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران.

دعوي أشير إلى التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، الذي جرى التأكيد على أهميته في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن تنفذ جميع الدول الأعضاء توصيات الأمين العام الصادرة في عام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. إذ تصبح الشعوب، من خلال التثقيف، واعية تماما بالعواقب الرهيبة لاستخدام الأسلحة النووية وأهمية نزعها وعدم انتشارها. وتوخيا لهذا الهدف، قررت حكومة اليابان تعيين هيباكوشا - ناجين من التفجير الذري - مسؤولين خاصين عن الاتصالات من أجل عالم خال من الأسلحة النووية ليعثوا رسالتنا إلى العالم، التي لا يستطيع نقلها إلا أولئك أصحاب التجربة المباشرة.

لا ينبغي أن تقتصر الإجراءات الموحدة على ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. إذ أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية أيضا مصدر قلق أساسي للعالم. وحيث من المقرر عقد المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية في الشتاء القادم، لا بد من أن نبدأ حوارا مكثفا بشأن وسائل تعزيز هذه الاتفاقية.

المتعدد الأطراف الرئيسي لنزع السلاح. ومن المؤسف جدا أن يظل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى مشلولًا هذا العام، وغير قادر على اعتماد برنامج عمله والبدء في أنشطة موضوعية. وترحب اليابان بتبادل الآراء الصريح في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. ويجب أن يشرع مؤتمر نزع السلاح فورًا في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فضلًا عن العمل الموضوعي بشأن البنود الرئيسية الأخرى من جدول الأعمال. ولكن إذا لم تنشأ أي توقعات للشروع في المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، وكما اقترح وزير خارجيتنا، فإن اليابان مع البلدان المتقاربة التفكير التي تدعمها على استعداد لأخذ زمام المبادرة لوضع ترتيبات بديلة للمفاوضات. وكذلك في انتظار سريان معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المرتقب، من واجب جميع الدول التي تملك أسلحة نووية أن تعلن عن وقف لإنتاج المواد الانشطارية لإغراض التسليح وأن تتمسك بذلك الإعلان.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقتضي أيضا عملا متضافرا من جانب المجتمع الدولي. وقد أصدر الاجتماع الوزاري الخامس الذي انعقد الشهر الماضي رسالة قوية من أجل السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وترحب اليابان بالالتزامات التي عبرت عنها الولايات المتحدة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك إعلان إندونيسيا بأنها ستشرع في عملية التصديق. وتعمل اليابان أيضا بصورة فعالة مع البلدان غير الموقعة على المعاهدة، وتدعو الرسميين والخبراء من بلدان مثل إندونيسيا ومصر لزيارة مرافقنا لرصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكتحد يواجه الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح بشكل عام، يجب على المجتمع الدولي أن يظل

السيد فاليري بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة. كما أود أن أقدم تمانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين. تؤيد فنزويلا البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

أنشئت الأمم المتحدة قبل ٦٥ عاما إيماننا بأنها ستكون بمثابة منتدى لبناء السلام وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ونظرا لأن صون السلم والأمن الدوليين أحد مقاصدها الأساسية، فإن تصور المواطنين العاديين في أنحاء العالم لأداء هذه المؤسسة يتوقف أساسا على إنجازاتها وإخفاقاتها في تسوية الصراعات. ما برحت الأمم المتحدة تضطلع بدور نشط في جهود تحقيق السلام والأمن الدولي في مجال تسوية الصراعات وتعزيز نزع السلاح. لكن لا تزال هناك، اليوم، حالات توتر وعدم استقرار في مناطق من العالم تثير القلق نظرا لعواقبها التي لا يمكن التنبؤ بها على التعايش السلمي بين الدول.

وفي ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة، حدثت في العام ونصف العام الماضي تطورات إيجابية يبدو أنها تشير إلى أننا على المسار نحو إحياء الدبلوماسية المتعددة الأطراف لترزع السلاح. ترحب حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بجرارة بهذه التطورات، وتثق أنها جزء من عملية مستدامة لتيسير اتخاذ التدابير والاتفاقات البعيدة الأثر بغية تعزيز السلام والأمن الدولي. وفي هذا السياق، يشجع بلدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة جهودهما لتخفيض ترسائيهما النوويتين بهدف تحقيق القضاء التام على نظم الأسلحة هذه في نهاية المطاف - وهو التزام لا بد أيضا أن يشمل قوى نووية أخرى ونحيط علما بمعااهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الجديدة التي وقعها في نيسان/أبريل رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ونأمل في بدء نفاذها في وقت مبكر.

وترحب اليابان بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ. وتشارك اليابان بفعالية في تعزيز عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية، وتعلق اليابان أهمية كبرى، بصفتها إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على الاجتماع الأول القادم للدول الأطراف وتتعاون مع حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المضيفة في جهودها لتحقيق نتيجة ناجحة.

وفي ما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تقدم اليابان قرارا إلى الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥، وبشكل مشترك مع كولومبيا وجنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠١. وسنعد، هذا العام، مرة أخرى مشروع قرار يوفر طريقا للتابعة برنامج عمل الأمم المتحدة (A/C.1/65/L.32). ونأمل أن يعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

وعقدت هذا العام أيضا اللجنة التحضيرية لمعاهدة التجارة في الأسلحة في تموز/يوليه. وتساند اليابان، بصفتها بلدا يبنذ من حيث المبدأ تصدير الأسلحة، باطراد إبرام معاهدة للتجارة في الأسلحة. لقد قطعت اللجنة التحضيرية هذا العام شوطا طويلا صوب تحديد عناصر إطار للمعاهدة، لكننا لا بد أن نعزز مستوى النشاط الحالي بغية دفع العملية قدما وإبرام صك في عام ٢٠١٢.

ويمكننا مقارنة وضعنا الحالي بمجموعة من متسلكي الجبال الذين يستعدون لتسلق قمة شاهقة - جرى تحديد المسار والمعدات جاهزة، لكن القمة لا تزال بعيدة. لقد بات لزاما علينا الوفاء بالتزاماتنا بخطوة بخطوة باطراد، لكن كمتسلكي الجبال، يجب علينا أن نقوم بها معا. ونأمل اليابان أن تتمكن من الاضطلاع بدورها في دفع هذه الإجراءات الموحدة قدما.

الولايات المتحدة وإسرائيل، في انتهاك لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تهديدات بشأن احتمال استخدام القوة العسكرية لحمل إيران على التخلي عن برنامجها النووي السلمي، مما سيؤثر على برنامجها الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من أن تكثف الأمم المتحدة جهودها الدبلوماسية لتيسير الحوار والمفاوضات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي المنتدى أصحاب الولاية في هذا الشأن، وحكومة إيران، للخروج من هذا المأزق واستعادة الثقة.

يشكل الإبقاء على نظريات البدء بالاستعمال من جانب القوى النووية في حد ذاته تهديدا للسلام والأمن الدوليين. لذلك السبب تعتقد فتزويلا أن المفاوضات حول صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية تمثل تديراً ذا أهمية خاصة لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وبعد التغلب على صراعات الحرب الباردة، لم يعد هناك مبرر سياسي أو أخلاقي لأن تستمر المذاهب الأمنية للدول النووية في الاعتماد على نهج الاستخدام الأول.

وتدعم فتزويلا التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ضوء التأثير السليبي لهذا النشاط غير القانوني على تكثيف النزاعات في مختلف مناطق العالم، من الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي لهذه المشكلة. ويولي بلدنا أهمية كبيرة للمساعدات التي يمكن أن يقدمها المجتمع الدولي، عند الاقتضاء، دعماً للسياسات الوطنية للبلدان المتأثرة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، بما يتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي هذا السياق، تعتقد فتزويلا أن نتائج الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، المعقود في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه، قد أكدت مجدداً التزام الدول الأعضاء بمواصلة استخدام الفرصة التي يوفرها برنامج العمل لتعزيز

تعتقد فتزويلا أنه لا بد من بذل الجهود الرامية إلى نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة بشكل متزامن. ورغم أن بلدنا كان يأمل في التوصل إلى اتفاقات أبعث أثراً في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٢٨ أيار/مايو، فإن نتائجه تفسح المجال لترسيخ اتجاه نحو الحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن اتفاقات وتدابير نزع السلاح تمكننا من تجاوز الانفرادية وانعدام الثقة اللذين أثرا سلباً أو بشكل مناوئ على دبلوماسية نزع السلاح طوال حوالي ١٠ سنوات.

وفي ما يتعلق بمجموعة الترتيبات التي تمت الموافقة عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يود بلدي أن يسلط الضوء تحديداً على عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ للنظر في مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتأمل فتزويلا أن يتمكن المؤتمر الدولي في عام ٢٠١٢ من توليد التزامات بين الدول الإقليمية، بمن فيها إسرائيل، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تحظر تصنيع وامتلاك هذه الأجهزة، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر دعوتنا إلى إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك القانوني الدولي، الذي ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي تشجيع البلدان التي لم تنضم إليه بعد على القيام بذلك.

وتؤيد حكومة فتزويلا الحق السيادي للبلدان في تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية، وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق حيال المناورات والضغط من جانب الولايات المتحدة ودول غربية أخرى تسعى إلى تقييد حق جمهورية إيران الإسلامية في تطوير صناعتها النووية للأغراض السلمية وتطلعها إلى الاستقلال في مجالي الطاقة والتكنولوجيا. وبصورة خطيرة، وجهت النخبة السياسية والعسكرية في

(تكلم بالفرنسية)

لقد أيدت كندا مبادرة الأمين العام لعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وكان وزير الخارجية الكندي، لورانس كانون، من بين الحاضرين في ٢٤ أيلول/سبتمبر للإعراب عن وجهات نظر كندا بشأن الشلل الذي تشهده آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح وإيجاد الوسائل الكفيلة باستئناف العمل الموضوعي. إن الحاجة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى كانت واضحة وحاضرة؛ فقد أضحت الآن فرصة تحقيق نتائج في نزع السلاح المتعدد الأطراف، والرغبة في ذلك، أكبر مما كانتا عليه قبل عقد من الزمان.

لقد أظهر التوافق الذي تم التوصل إليه هذا العام بشأن أعمال المتابعة الخاصة بمؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الرغبة العارمة في إحراز تقدم في المضي قدماً بأهدافنا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وعلاوة على ذلك، مثلت الاتفاقية الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها نجاحاً كبيراً على المستوى الثنائي.

لكن بالرغم من هذه النجاحات، نظل غير قادرين على العمل معاً بنجاح للشروع في مفاوضات في مؤسساتنا المتعددة الأطراف القائمة لنزع السلاح. لذلك فإن الاجتماع الرفيع المستوى الذي ترأسه الأمين العام قد مثل فرصة مهمة للتفكير والدعوة إلى العمل. والآن تقع المسؤولية على عاتقنا، نحن الدول الأعضاء، لنقدم ما نتوقعه شعوبنا - عالماً أكثر أماناً بأسلحة أقل.

(تكلم بالإنكليزية)

وسيكون شرفاً لكندا أن تتولى المسؤولية بوصفها أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير العام

الجهود التعاونية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه على الصعيد الدولي.

ويأمل بلدي أن يكسر مؤتمر نزع السلاح الجمود الذي ساد خلال الـ ١٥ عاماً الماضية بسبب المواقف المتعارضة إزاء البنود الموضوعية في جدول أعماله. ونحن على اقتناع بضرورة أن يعالج المؤتمر في أقرب وقت ممكن المسائل التي تحظى بالأولوية مثل التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ونزع السلاح النووي. ويجب أن نستمر في تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. لذلك فمن الضروري أن يفي مؤتمر نزع السلاح بولايته، بمساعدة الدول الأطراف فيه، باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف، بامتياز، لمناقشة التدابير والاتفاقات في هذا المجال.

ونشجع تكثيف العمل الجاري في قلب هيئة نزع السلاح لتعزيز التفاهم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وأخيراً، تود فتزويلا أن تؤكد مجدداً التزامها بالسلم والأمن الدوليين. ونحن على اقتناع بأن احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الأخرى، فضلاً عن تعزيز نزع السلاح العام، تمثل ضمانات كاملة للتعايش السلمي بين الدول.

السيد غرينيوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني

أن أراكم، سيدي، وأنتم تقودون عملنا. وأشكركم على تحملكم هذه المسؤولية. والذين أتوا منا من جنيف يقدرون لكم أنكم أمضيتهم وقتاً في إجراء مشاورات على جانبي الأطلسي في الشهور الأخيرة. وستجدون باستمرار كامل الدعم من وفدي.

المقبل. وقد شرعت في إجراء مشاوراتي مع الرئيس الحالي لتلك الهيئة، صديقي ممثل الكاميرون، ومع زملاء آخرين، بمن فيهم بالطبع الرؤساء الخمسة المقبولون لمؤتمر نزع السلاح. ولا يزال الوقت مبكراً للحديث عما ستكون عليه نتيجة مشاوراتي. لكن أود أن أطمئن الأعضاء على أن النهج الكندي للرئاسة سيكون مركزاً مع الاتسام بالمرونة، وسيكون راغباً في النظر في الوسائل الابتكارية للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح. وبعد اثني عشر عاماً بدون مفاوضات على نزع سلاح في مؤتمر نزع السلاح، بدأت الساعة تدق بصوت عالٍ - وعال جداً. وأصبح الطلب ملحاً علينا جميعاً لاغتنام التقارب السياسي الذي يتمتع به المجتمع الدولي حالياً لصالح نزع السلاح.

وفي الختام، لقد وفر لنا مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو خريطة طريق بما معايير واضحة وإطار زمني محدد لتحقيق النتائج. ولا يزال المجتمع المدني وشعوب العالم تراقب عن كثب جهودنا في مجال نزع السلاح ويتزايد لديها نفاذ الصبر. وتأمل كندا أن تغتنم جميع الدول الفرصة التي أتاحتها نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى لإعادة تركيز جهودنا على القيام بعمل متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد بلدي بالطبع البيان الذي أدلى به أمس باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الأفكار على المستوى الوطني.

إننا، شأننا في ذلك شأن غيرنا، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بما في ذلك عقد الاتفاق الجديد الذي حل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت) والمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر القمة العالمي للأمن النووي والاجتماع الأول للجنة التحضيرية المعنية بعقد معاهدة تجارة الأسلحة ودخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ. وبإيجاز، فإن جميع الهيئات

المقبل. وقد شرعت في إجراء مشاوراتي مع الرئيس الحالي لتلك الهيئة، صديقي ممثل الكاميرون، ومع زملاء آخرين، بمن فيهم بالطبع الرؤساء الخمسة المقبولون لمؤتمر نزع السلاح. ولا يزال الوقت مبكراً للحديث عما ستكون عليه نتيجة مشاوراتي. لكن أود أن أطمئن الأعضاء على أن النهج الكندي للرئاسة سيكون مركزاً مع الاتسام بالمرونة، وسيكون راغباً في النظر في الوسائل الابتكارية للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح. وبعد اثني عشر عاماً بدون مفاوضات على نزع سلاح في مؤتمر نزع السلاح، بدأت الساعة تدق بصوت عالٍ - وعال جداً. وأصبح الطلب ملحاً علينا جميعاً لاغتنام التقارب السياسي الذي يتمتع به المجتمع الدولي حالياً لصالح نزع السلاح.

إن النماذج التفاوضية البديلة لهيئات التفاوض التقليدية، مثل مؤتمر نزع السلاح واتفاقية الأسلحة التقليدية، قد أصبحت أيضاً معروفة جيداً الآن. فقد تمكنت العمليات الموازية المرتبطة بالأمم المتحدة من تقديم معاهدات ناجحة لحظر الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. وتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام يسير بشكل جيد جداً، ونحن نرحب ترحيباً حاراً ببدء سريان نفاذ اتفاقية الذخائر العنقودية في ١ آب/أغسطس من هذا العام. ومما يشجع كندا أيضاً التقدم المحرز مؤخراً في اللجنة التحضيرية الأولى بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة. وتتطلع إلى اللجنة التحضيرية لشباط/فبراير ٢٠١١ من أجل أن نتمكن من مواصلة عملنا لإبرام هذه المعاهدة المهمة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض مشروع القرار (A/C.1/65/L.33) الذي سيجهده الكثيرون من العام الماضي مألوفاً. وسوف يكون إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو لأجهزة التفجير النووي الأخرى خطوة كبيرة على طريق الوصول إلى عالم خال من

مشترك بين اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية المضادة للأفراد والبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية، ألا وهو أنها تتعلق بأسلحة تقليدية غير ذات تأثير حاسم على نتيجة الصراعات ولكنها تلحق أكبر ضرر إنساني بالسكان. والأمر يستلزم التأثير الإيجابي للمجتمع المدني وقدرته على التعبئة، والذي يجب مواصلة تعزيز دوره في المنظومة المتعددة الأطراف.

ونرحب بالبداية الناجحة للعمل التحضيري لاعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة هنا في تموز/يوليه. ومن المسلم به أن هذه المعاهدة لن تركز على نزع السلاح ولكن بالأحرى على تنظيمه. ومع ذلك، فإن مناقشة الأمم المتحدة أخيرا لهذا الموضوع الحساس للغاية هي دلالة أخرى على تحسن المناخ الدولي وظهور شواغل جديدة بخصوص حماية السكان.

أود أن أتحوّل الآن إلى الإجراءات التي تعتمدها فرنسا اتخذها في الشهر المقبل. وخريطة طريقنا في المجال النووي الآن هي الوثيقة التي اعتمدت بتوافق الآراء في آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF/2010/50 (Vol.I)). وقد أظهر نجاح ذلك الحدث استعداد المجتمع الدولي، للمرة الأولى، للتعامل مع المسألة النووية بطريقة شاملة ومتوازنة. فلنتأكد الآن من قيام كل دولة طرف بدورها في تنفيذ خطط العمل المعتمدة. وعندها، فإننا سنتحرك بشكل جماعي صوب عالم أكثر أمنا.

وتحقيقا لهذه الغاية، وكما يعلم الأعضاء، فقد دعونا زملاءنا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى زيارة باريس في عام ٢٠١١ للاشتراك في أول اجتماع متابعة للمؤتمر الاستعراضي. ويظهر هذا النهج تصميم الدول النووية على مواصلة اتخاذ إجراءات محددة وملموسة لكفالة الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وسيظهر الاجتماع أيضا الاهتمام بالشفافية الذي أسس له الرئيس ساركوزي في

المعنية بتزع السلاح وعدم الانتشار قد أحرزت تقدما كبيرا باستثناء مؤتمر نزع السلاح وهو استثناء ملحوظ. غير أننا كنا قد اقتربنا للغاية في أيار/مايو ٢٠٠٩ من إعادة إطلاق ذلك المحفل باعتماد برنامج عمل جديد نص، في جملة أمور، على بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف وحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية.

ونحن نتشاطر مشاعر الإحباط المشروعة نتيجة الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح. وينبغي لنا التفكير معا بشأن الأسباب الحقيقية لذلك وينبغي لنا أن نتقدم، مثلما فعل الاتحاد الأوروبي، بمقترحات بناءة لإنهاء المأزق. وقد ساعد الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر على إيضاح المناقشة، ونود أن نشكر الأمين العام مجددا على المبادرة بعقده. وقد توقف العمل بشأن مؤتمر نزع السلاح نتيجة مشاحنات سياسية ولن يكفي إدخال تحسينات إجرائية لإنهاء المأزق في ذلك المحفل. وفي المقام الأول، يجب علينا أولا أن نقنع معا البلدان، التي تعتقد أن بوسعها الاستفادة من هذا المأزق، بأنها تسير عكس اتجاه التاريخ.

وينبغي، بالتأكيد، ألا تلقي المسألة النووية بظلالها على المفاوضات المتعددة الأطراف الأخرى بشأن نزع السلاح. وما زالت التعبئة مطلوبة في جميع المجالات - انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية وانتشار القذائف التسيارية والفضاء. والمسألة ليست مسألة تتعلق بالأمن الدولي فحسب، ولكنها أيضا مسألة تتعلق بالحيلولة دون تأثير نشوب سباق تسلح جديد في هذه المجالات سلبا على نزع السلاح النووي.

لقد جرى الانتهاء من ثلاث عمليات تفاوض خلال الخمسة عشر عاما الماضية وترحب فرنسا بهذا الأمر بشدة لأنها اضطلعت بدور نشط في هذه المفاوضات. وثمة قاسم

المبادرة، ملتزمة بتحقيق عالمية مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتنفيذها الملموس. وقد جعلت من هذا الهدف المزدوج الهدف الخاص لرئاستها التي تستمر حتى أيار/مايو ٢٠١١. وستعرض فرنسا بتكليف من الدول الأعضاء بصفتها الرئيس بالنيابة، مشروع القرار هذا، الذي انضم شركاؤها الأوروبيون إلى قائمة مقدميه.

وبخصوص مشروع القرار الثاني، وتماشيا مع مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، العاصمة، فإن من الأهمية بمكان مواصلة تركيز اهتمام المجتمع الدولي على منع الإرهابيين من حيازة المصادر المشعة. وإظهار اهتمام الاتحاد الأوروبي ودوره في هذا المجال، تشترك ألمانيا وفرنسا في تقديم نسخة مستكملة من النص الذي عُرض لأول مرة على الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥. وفي سياق التذكير بالدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص سلامة المصادر النووية وأمنها، يأخذ مشروع القرار (A/C.1/65/L.46) في الاعتبار المبادرات التي نفذت مؤخرا في هذا المجال. كما يشدد على ضرورة تعزيز التدابير الوطنية لمنع هذا الخطر ورصده وعلى أهمية تطوير الجهود الجماعية، بما في ذلك في إطار الشراكات القائمة مثل مجموعة الثمانية أو المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، في هذا الصدد.

أما بخصوص مشروع القرار الثالث فيحتفل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه. وهو مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها ويحتل مكانة متميزة في منظومة الأمم المتحدة، حيث يسهم من خلال جودة عمله واستقلاليته في التفكير والتحليل اللذين تقوم بهما الدول الأعضاء. وتمثل منشورات المعهد مصدرا هاما لنشر المعرفة وتصديرها في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت الذي يدرس فيه المجتمع الدولي كيفية تعزيز فعالية هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف،

شيربور في آذار/مارس ٢٠٠٨ وجرى تدعيمه قبل عام في اجتماع لندن للشركاء الخمسة الدائمين.

وعلى الصعيد الوطني، ستبذل فرنسا جهدا خاصا في جميع المحافل، بما فيها مجموعة الثمانية التي سنتولى رئاستها في العام المقبل، للحد من أكبر خطر يواجهنا كوكبنا اليوم، ألا وهو الانتشار النووي كما يتجلى في أزمات الانتشار الراهنة، وخاصة في إيران وكوريا الشمالية. وتعزيز نظام عدم الانتشار أولوية مطلقة بالنسبة لنا، ولا سيما بتدعيم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام العالمي إلى البروتوكول الإضافي ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأذكر اللجنة بأننا نود أن تُجرى المفاوضات بشأن معاهدة وقف الإنتاج بمعرفة مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الملائم للقيام بذلك.

وختاما، فإن واحدة من أهم القضايا التي سيجري التصدي لها خلال الشهور المقبلة تتمثل في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وقد أتاح لنا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار إحراز تقدم كبير بشأن هذه المسألة وستضطلع فرنسا بدورها كاملا في تنفيذ الوثيقة الختامية، يحدوها أمل حقيقي، وإن كان ضعيفا، في أن يتسنى الاجتماع في عام ٢٠١٢ في ظل أفضل الظروف الممكنة بحضور جميع أصحاب المصلحة.

وأود أن أختتم بالتكلم عن دورنا في هذه الدورة. ستقدم فرنسا ثلاثة مشاريع قرارات. يتعلق الأول (A/C.1/65/L.45) بمدونة لاهاي لقواعد السلوك، والتي تضم حتى الآن ١٣١ دولة طرفا، وهي واحدة من الصكوك المتعددة الأطراف القليلة لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. ومن خلال تدابير بناء الثقة والشفافية، فإنها تساعد على تعزيز الأمن الدولي والإقليمي. وفرنسا، صاحبة فكرة هذه

كما يمثل تحديد الأسلحة التقليدية خطوة بالغة الأهمية نحو تحقيق هذه الأهداف. وفي غضون ذلك يسهم نزع الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في تحقيق شكل من الأمن أعز على قلوبنا ألا وهو الأمن البشري. إن العنف المسلح الناجم عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غالبا ما ترافقه انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلا عن عرقلة سير العدالة والتنمية. وحيثما يقع الصراع المسلح، فإن ظهور الفقر والجوع بعد ذلك ليس بعيدا على الإطلاق. ومن الواضح أن الصراعات المسلحة تمثل عقبة في وجه التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يشكل استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد أيدت تايلند دائما نزع السلاح الكامل وعدم انتشار جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وقد انضمنا إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية وامتثلنا لجميع الالتزامات والتعهدات. بموجب هذه الصكوك، فضلا عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

لقد جلب هذا العام عدة تطورات إيجابية في مجال نزع السلاح النووي. ومثلت معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي التي تم توقيعها في ٨ نيسان/أبريل من هذا العام خطوة هامة إلى الأمام في مجال نزع السلاح النووي. كما ننوه بانتهاء الولايات المتحدة من استعراض الموقف النووي لعام ٢٠١٠، والتزامها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. ونأمل أن يستمر تعزيز جهود جميع الدول الحائزة للأسلحة

تود فرنسا أن تؤكد أهمية الالتزام المستمر تجاه المعهد من أجل المحافظة على نوعية خبرته للقيام بدور تحفيزي.

هذه هي بعض الأفكار التي أردت أن أشاطركم إياها فضلا عن الإجراءات التي تعتمز فرنسا اتخاذها من أجل الإسهام في إيجاد عالم أكثر أمنا وعالم تسوده الحوكمة على أساس تحقيق السلام والأمن العالمين الأمر الذي يؤيده بلدي تأييدا قويا.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في

البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأن أهنئ أيضا أعضاء المكتب. وتود تايلند الإعراب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن المبدأ والهدف الأساسي من إنشاء الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين. وقال وزير خارجية تايلند في بيانه أمام الجمعية العامة إن

”نيران الحرب يمكن أن تشتعل لأسباب

عديدة، لكن شدتها لن تبلغ شدة نيران الانقسامات الأمنية والاحتلالات في موازين القوة، الحقيقية والمتصورة على السواء، القائمة بين الأمم وحتى داخل الأمة الواحدة“. (A/65/PV.23، ص ٢٤).

تعلمنا اليوم أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام على الإطلاق بشن الحرب ولكن بتعزيز التعاون العالمي. وتعلمنا أنه لا يمكن تحقيق الأمن أبدا بتكديس الأسلحة واستخدامها، ولكن بكفالة تحديدها وإزالتها. إن نزع أسلحة الدمار الشامل يسهم بشكل كبير في تحقيق السلم والأمن الدوليين بصورة مباشرة، عن طريق الحد من النتائج المدمرة للاستخدام المحتمل، وبصورة غير مباشرة، عن طريق الحد من المخاطر الناجمة عن انتشارها.

الثقة في المنطقة، وخطوة عملية نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يجب تعزيز التنسيق الوثيق بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وكذلك بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا الذي انعقد في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ونثني على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة الدولية الوحيدة للتحقق من كفاءة الامتثال للالتزامات بعدم الانتشار. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبفضل الخبرة التقنية للوكالة ودورها الذي لا غنى عنه، نعتقد أن يمكن زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

كما تمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية صكين دوليين هامين لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد تايلند عالمية الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما الكامل، بما في ذلك الانتهاء من تدمير الأسلحة الكيميائية ضمن الإطار الزمني المتفق عليه، وإنشاء آليات للتحقق بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وما زالت تايلند ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية التصدي للتهديد الذي يشكله حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل. وعلى الصعيد الوطني، أنشأت تايلند مؤخرًا لجنة لإدارة صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج لكي تنفذ هذا القرار على نحو فعال دعماً لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب. أما على الصعيد الدولي، فنحن سعداء بالانخراط في جهود شركائنا في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

النووية في مجال نزع السلاح وإبلائها نفس القدر من الأهمية لعدم الانتشار النووي.

يصادف هذا العام أيضاً مرور ٤٠ سنة على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ لأول مرة. وترحب تايلند بنتائج مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ الذي انعقد في أيار/مايو، وأعاد تأكيد التزام الدول الأطراف بتعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار - وهي نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونرحب أيضاً ببيان وخطة عمل مؤتمر قمة الأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة في وقت سابق في نيسان/أبريل، بوصفها خطوة إيجابية نحو تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي والحماية ضد التهديد الخطير للإرهاب النووي.

أدت تايلند، بوصفها عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، دوراً فعالاً في إبرام معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتم اتخاذ القرار (٣٩/٦٤) المتعلق بمعاهدة إنشاء المنطقة الخالية، الذي عرضته تايلند في هذه اللجنة العام الماضي بالنيابة عن الدول الأعضاء في الرابطة، بدون تصويت سلمي لأول مرة. ونحن نعمل من أجل استئناف المشاورات المباشرة مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لكي نحل المسائل المعلقة القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يعزز ميثاق الرابطة أيضاً التزام الدول الأعضاء فيها بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من خلال الدعوة إلى إبقاء منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومن أجل كفاءة فعالية معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بوصفها تدبيراً لبناء

لقد أثرت مخاوف فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح، المتحدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح فيه. وتعتبر تايلند الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف الذي انعقد مؤخرا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، علامة إيجابية تبين الإرادة السياسية للمجتمع الدولي من أجل الخروج من إطار "العمل كالمعتاد" في مؤتمر نزع السلاح لكي يستأنف أعماله الفنية. إن تايلند، بوصفها منسق المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح تعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب إشراك جميع أصحاب المصلحة. وتؤكد تايلند من جديد دعوتها لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، أولا من خلال تعيين منسق خاص معني بتوسيع العضوية لعام ٢٠١١.

ونرحب بالتدابير المحددة التي اقترحتها الأمين العام في ملخص رئيس الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للمسائل التي أثارها مجلسه الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح خلال الاجتماع.

إن إيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين يتأتى على النحو الأمثل على الصعيد المتعدد الأطراف. ولذلك، فإن دور هذه اللجنة في تمهيد الطريق إلى الأمام وتسريع جهودنا في المحافل المختلفة لا غنى عنه. إلا أن الحلول المستدامة لا تتطلب إرادة سياسية والتزامات قانونية فحسب، بل تتطلب إجراءات محددة كذلك. ووفدي يتطلع إلى العمل بشكل وثيق وبناء معكم، سيدي، ومع سائر الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن والازدهار لخير البشرية.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
في البداية، أود أن أنقل لكم، سيدي، تهنئة حكومة بلدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. ووفدي

إن الصلة بين العنف المسلح وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أكبر من المتصور عموما. فسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يعني أنها لا تزال تستخدم في معظم الصراعات. إن اقتناءها وتراكمها لا يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين فحسب، ولكنهما يؤديان إلى التخلف عن ركب التنمية في العديد من المناطق الأكثر فقرا في العالم أيضا. ولم يحقق أي بلد هش ومتأثر بالصراعات بعد أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

تؤيد تايلند برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه الإطار المتعدد الأطراف الرئيسي للتصدي للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ونحن نثني على العمل الشاق في الاجتماع الرابع الذي يعقد مرة كل سنتين للدول وتم عقده في حزيران/يونيه من هذا العام، وتمكن من إحراز تقدم ملموس في إعادة برنامج العمل إلى مساره وتعزيز جهودنا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونلاحظ أن الموارد والمساعدة الكافية ضرورية لتنفيذ برنامج العمل.

من شأن تحديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية منع تحويل الأسلحة المشروعة إلى حوزة المستخدمين غير المشروعين والجهات الفاعلة من غير الدول، وبالتالي حماية أرواح الأبرياء. ويكتسي عمل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة المنعقد في نيويورك في تموز/يوليه، أهمية بالغة لمستقبل معاهدة تجارة الأسلحة. وتؤيد تايلند عمل اللجنة التحضيرية في تمهيد الطريق لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، امتثالا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٦٤.

كما إن الاتفاق الثنائي لتخفيض الأسلحة النووية المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا يمثل خطوة بالغة الأهمية إلى الأمام، ونشيد بكل من البلدين على ذلك. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم نحو التصديق والتنفيذ. وشأننا شأن الآخرين، نرى أن هذا الاتفاق بداية لعملية. ونرحب أيضاً بالالتزامات التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها هذا العام في استعراض وضعها النووي، وإعلان عزمها على التصديق على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدتي بليندا وواروتونغا، وقرارها بمراعاة مزيد من الشفافية بشأن ترسانتها النووية. ويسرنا أن المملكة المتحدة أعلنت هي الأخرى عن نهج أكثر شفافية فيما يتعلق بمقتنياتها النووية، ونشجع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على أن تحذو نفس الحذو.

ونيوزلندا يسرها بما سرور أن تعمل مع أستراليا في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار للتشجيع على شفافية نووية أكبر. وقد تابع وزير الخارجية في بلدنا تلك المبادرة مؤخراً برسالة مشتركة إلى الأمين العام اقترحا فيها نموذجاً موحداً للإبلاغ، يمكن استخدامه في سياق الإجراء ٢١ المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي (انظر [NPT/CONF.2010/50](#) (المجلد الأول)). ونرى في ذلك إسهاماً عملياً في النهوض بترع السلاح بصفة عامة وضرورة توليد زخم لإنجاز كل خطوة عمل معاهدة عدم الانتشار بشأن نزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال نزع السلاح، ليس كل شيء على ما يرام في بيئة نزع السلاح المتعدد الأطراف. وكان هذا واضحاً من الشواغل العديدة المعرب عنها بشأن سوء عمل آلتنا لترع السلاح من جانب المشاركين الرفيعي المستوى في الاجتماع الذي دعا الأمين العام إليه في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ومما يستعصي على الفهم، أنه بينما يعرب المجتمع الدولي عن رغبته في إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح لكفالة عالم أكثر أماناً، فإننا

ينتطلع إلى العمل معكم ومع فريقكم، ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا الكامل لكم في اضطلاعكم بمهامكم. ونيوزيلندا سوف تشارك بنشاط في عمل اللجنة، بما في ذلك القيام بالدور التنسيقي الرئيسي لمشروع قرارين، أولهما معنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" (A/C.1/65/L.48)، بالاشتراك مع أستراليا والمكسيك، والثاني معنون "تخفيض درجة الاستعداد الشعبي لمنظومات الأسلحة النووية" (A/C.1/65/L42)، بالاشتراك مع سويسرا وشيلي وماليزيا والنيجر.

كان عام ٢٠١٠ مشهوداً بالنسبة لأسرة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والنتيجة التي تحققت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وإن لم تكن قوية كما كان يود البعض، إلا أنها توفر سبيلاً واضحاً لجهودنا في المستقبل لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويسرنا بصفة خاصة أنه قد تسنى للمؤتمر الاستعراضي الاتفاق على خطط عمل لكل من الركائز الثلاث. وكان مما يبعث على الارتياح كذلك أن المؤتمر رسم طريقاً صوب تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ونيوزيلندا تؤيد تماماً البيان الذي أدلى به بالأمس ممثل أيرلندا باسم برنامج الائتلاف الجديد (A/C.1/65/PV.2).

والأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتحمل مسؤولية جماعية عن كفالة أن يفضي الزخم الذي تولد في أيار/مايو إلى تقدم ملموس صوب عالم خال من الأسلحة النووية. ونيوزيلندا ستضطلع بدورها بكل تأكيد سعياً إلى تحقيق هذا الهدف. وتثلج صدرنا الملكية الواسعة لنتيجة مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، كما يتجلى في بيانات الدعم الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء.

ونيوزلندا يسرها أيضاً النتيجة القوية التي تحققت هذا العام في الاجتماع الرابع للأطراف من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه. ونقدر الثقة التي أُبدت في نيوزيلندا كرئيس لاجتماع الخبراء الذي يُعقد في العام القادم، وتطلع إلى ترؤس مناقشة موضوعية تضي بأهداف برنامج العمل ومقاصده قدماً.

أما بعد، فما زلنا نشعر بالقلق، كما ذكرت بالفعل، إزاء درجة الجمود بشأن مسائل أخرى بالغة الأهمية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونرحب بعقد الأمين العام مؤخراً للاجتماع الرفيع المستوى لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. وقد أكد وزير خارجية نيوزيلندا، في معرض مخاطبته لذلك الاجتماع، على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف المكرسة لنزع السلاح.

ولا يمكن قبول جموده وركوده. وأود أن أكون واضحة تماماً. إننا نحترم ونفهم حق الأعضاء في حماية مصالحهم الأمنية الحيوية. وما لا نفهمه هو لم لا يتسنى أخذ تلك المصالح في الاعتبار في العملية التفاوضية بدلاً من استخدامها للاعتراض - فيتو - حتى على بدء المفاوضات. وبالاقتران مع الطريقة التقييدية بلا داعي التي يفسر بها مؤتمر نزع السلاح قاعدة برنامج عمله، فإن المؤتمر غارق في مستنقع عميق. ولا بد أن بعض الوفود تنظر في خيارات أخرى.

وكما ذكر وفدي عدة مرات من قبل في مؤتمر نزع السلاح وغيره، فإن نيوزيلندا أيضاً لها مصالح أمنية حيوية تحميها، لا سيما في تحقيق نزع السلاح النووي. وعمل لا شيء ليس خياراً لنيوزيلندا. ولذلك، سوف نتابع

نسمح للآليات العتيقة التي لدينا بالجمود بدلاً من التقدم لتحقيق ذلك الهدف. ولا يمكن للحالة الراهنة أن تستمر، وإن كانت لا تستعصي على الحل أو الإصلاح.

وفي واقع الأمر، فإن معلمين من المعالم الهامة التي سجلت هذا العام هما دليل واضح على ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الإرادة السياسية للعمل الموضوعي. وبدء مفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة تحت إشراف الجمعية العامة يبين بوضوح أن إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف يمكن أن ينجح. والمفاوضات التي انطلقت في تموز/يوليه من هذا العام كانت بدايتها واعدة للغاية. ونثق بتحقيق مزيد من التقدم في دورات اللجنة التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة في العام القادم صوب بلوغ هدفنا النهائي بأن يكون لدينا معاهدة عالمية قوية ترسي معايير قوية وشفافة لتنظيم تجارة الأسلحة التقليدية.

وثمة تطور مهم آخر يتمثل في بدء نفاذ الاتفاقية المعنية بالذخائر العنقودية في آب/أغسطس، الأمر الذي كان موضع ترحيب كبير. ومما قد يؤسف له، أنه لم يتسن إبرام تلك الاتفاقية داخل إطار الأمم المتحدة، إلا أن الظروف اقتضت استجابة قوية وفي حينها. وبلدي، أحد البلدان الرئيسية في عملية أوصلو للذخائر العنقودية، يشعر بالارتياح إزاء وصم الاتفاقية الفعال لنظام أسلحة فظيع. وفي واقع الأمر، ما من سبب يمكن أن يعوق الدول ذات الهدف المشترك عن تلبية حاجة إنسانية واضحة وإرادة قوية لتحقيق نتيجة متعددة الأطراف. والمهمة الآن هي أن نمهد السبيل لتنفيذ الاتفاقية في المستقبل. وسيكون هذا محط الاهتمام الرئيسي لأول اجتماع للدول الأطراف، الذي تستضيفه جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في فينتيان في تشرين الثاني/نوفمبر. ونيوزيلندا تتطلع إلى القيام بدور كامل ونشط في ذلك الحدث المهم.

يرحب الأردن بالتطورات الإيجابية الهامة التي حدثت في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار خلال هذه السنة والسنة الماضية، وذلك بعد سنوات من الجمود والتوقف، ويرى الأردن أن هذه التطورات تمثل فرصة سانحة وكبيرة لتحقيق تقدم حقيقي على الأجندة الدولية لترع السلاح وعدم الانتشار خلال أعمال هذه اللجنة في الدورة ٦٥ للجمعية العامة.

كما ويعبر وفد بلادي عن تفاؤله بدعوة الإدارة الأمريكية إلى عالم خال من السلاح النووي، حيث نجد فيها فرصة حقيقية لإعطاء دفعة قوية للأجندة الدولية الخاصة بترع السلاح النووي، ويدل على ذلك التطورات الهامة التي تبعت هذه الدعوة، والتي كان من أبرزها التوصل إلى الاتفاق ما بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على خفض مبدئي للأسلحة النووية الاستراتيجية، والتي شكلت زخماً دولياً هاماً يمكن البناء عليه في إنتاج دعم دولي للمعاهدات متعددة الأطراف. وسيكون من غير المفهوم ألا تنعكس هذه الأجواء الإيجابية والانفراج في العلاقات الدولية وروح المسؤولية العالمية التي يتحلى بها قادة أكبر دولتين نوويتين على أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وكون الأردن دولة محبة للسلام وتؤمن بالتعاون الدولي والتفاهم، فقد شارك في الاجتماع رفيع المستوى الذي دعا له الأمين العام الخاص بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لترع السلاح، والذي عُقد بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الأمر الذي ترى فيه الحكومة الأردنية تقدماً في سبيل إنجاح مؤتمر نزع السلاح في جنيف باعتماد برنامج العمل لعام ٢٠٠٩ بتوافق الآراء، والذي تضمن التفاوض على معاهدة دولية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، حيث شكل هذا النجاح خروجاً من الطريق المسدود الذي أصاب أعمال

عن كئيب شديد كل الأنشطة التي تبني على الاجتماع الرفيع المستوى والأعمال المحددة في ملخص الرئيس. وينبغي لتلك الإجراءات أن تبقى الاهتمام الدولي منصباً على حل المشاكل الطويلة الأمد والمخبطة التي تواجه مؤتمر نزع السلاح، وكذلك الأجزاء العضوية الأخرى من آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف.

نفضل كثيراً العمل في إطار مؤتمر نزع السلاح لإيجاد حل مقبول لذلك الطريق المسدود للهيئة، حل يحرك حقا المفاوضات الفعلية بشأن المسائل الموضوعية، ومن الأمثل بشأن المواد الانشطارية. وتطلع إلى المشاركة في مؤتمر نزع السلاح الذي يركز على المفاوضات بشأن صياغة المشاريع، لا القواعد الإجرائية، ويتخذ الخطوات اللازمة المقبلة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية واستحداث المزيد منها.

هذه بعض الأفكار العامة عن السياق الأوسع الذي نضطلع فيه بمداولاتنا هنا في اللجنة الأولى. وأتطلع إلى استكمال هذه التعليقات بمزيد من التفصيل خلال المناقشات المواضيعية.

السيد أبو حسان (الأردن): بداية أتقدم إليكم

ولأعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى مؤكداً دعم وفد بلادي الكامل لكم خلال أعمال لجننتنا هذه. كما أود أن أعبر عن تقدير بلادي لسلفكم السيد خوسيه لويس كانسيلا لإدارته الناجحة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الماضية. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم شكر بلادي إلى السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وإلى فريقه في مكتب نزع السلاح على جهودهم الكبيرة خلال هذا العام. يضم وفد بلادي صوته إلى البيان الذي ألقاه سعادة مندوب إندونيسيا الدائم بالنيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز.

خطة العمل حول الشرق الأوسط لتحقيق تقدم نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

مؤكداً في ذات السياق على ضرورة السعي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية: (١) المحافظة على موقع المعاهدة بوصفها حجر الأساس في المنظومة الدولية لعدم الانتشار وأداة رئيسية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين؛ (٢) تعزيز أحكام المعاهدة لتمكينها من التصدي للتهديد النووي والإرهاب النووي، وأن تعزز الاستخدام المسؤول للطاقة؛ ٣، استعادة التوازن بين المقومات الأساسية الثلاث للمعاهدة، وهي: عدم الانتشار نزع التسليح، والاستخدام السلمي للطاقة الذرية؛ (٤) تأسيس منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد على

الجوانب التالية:

أولاً: إن تأسيس منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر خلال مؤتمر التمديد اللانهائي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ تبقى مسألة حيوية ليس فقط لأمن بلادي، ولكن لأمن واستقرار كافة الدول في منطقة الشرق الأوسط. إن مصداقية الجهود الدولية في نزع التسليح وفعالية النظام الدولي لمنع الانتشار يعتمدان إلى حد كبير على قدرة المجتمع الدولي على تحقيق ذلك.

لقد تم الاعتراف بجموية هذا الهدف وقيمه الاستراتيجية للأمن والسلام الدوليين من خلال عدد كبير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى، وكذلك تقارير الأمين العام. ولهذا، فإن الأردن يعيد التأكيد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي وضرورة إخضاع منشآتها إلى نظام الضمانات الشاملة وتنفيذ إجراءات أمن الوكالة الدولية

المؤتمر خلال السنوات السابقة، وأصبح يمثل فرصة هامة لعودة الحياة إلى الأجندة الدولية لترع التسليح ومنع الانتشار.

وانسجاماً مع التزام الأردن بتطوير برنامجه النووي السلمي، والذي يعد التزاماً كاملاً بنصوص ومتطلبات معاهدة عدم الانتشار وجميع شروط السلام والأمن التي تضمنتها الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، شارك الأردن في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي دعا له الرئيس باراك أوباما في شهر نيسان/أبريل الماضي في واشنطن، حيث كان جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم قد أكد على استعداد الأردن في هذا المؤتمر للتعاون مع كافة الأطراف وتأكيد الرغبة في منع وصول المصادر أو المواد النووية بأيدي أطراف غير مسؤولة أو منظمات إرهابية.

إن نجاح مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار لعام

٢٠١٠، والمتمثل بتبني الوثيقة الختامية، يعد تعبيراً حقيقياً عن إرادة المجتمع الدولي للمضي قدماً لترع السلاح ومنع الانتشار والتأكيد على عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. والدعوة لعقد المؤتمر الخاص بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ والمتضمن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

كما ويعتقد وفد بلادي بأن التطورات الإيجابية

الهامة التي تحققت خلال الأشهر الماضية قد أحدثت زحماً كبيراً، والذي مهد الطريق لبناء بيئة تفاوضية إيجابية خلال انعقاد أعمال مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الأمر الذي ساعد على خلق ظروف مواتية لنجاحه. وتأمل الحكومة الأردنية بالتنفيذ الكامل لخطة عمل المؤتمر التي تم اعتمادها في مؤتمر المراجعة الأخير، والتي تشكل عنصراً هاماً لتكثيف الجهود الهادفة لبداية التفاوض حول معاهدة الأسلحة النووية، إضافة إلى ذلك الفرصة التي توفرها

هذا الحق المكتسب بدون أي تمييز من المسائل الضرورية خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

يسلم وفد بلدي بأن التهديد الإرهابي المقترن باحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل والأجهزة والمعدات الإشعاعية هو تهديد حقيقي ومتصاعد ويتطلب حلولاً دولية مشتركة. وبتزايد كميات المواد الانشطارية المتاحة للتداول وبزيادة الأطراف التي تتعامل مع هذه المواد، فإن مخاطر وقوع هذه المواد في أيدي أطراف من غير الدول تزايد بصورة خطيرة. ومن هذا المنطلق، فإن الأردن ينظر إلى قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على أنه أحد الأدوات الهامة في معالجة هذا التهديد. وإن التعامل الناجح مع هذا الواقع يتطلب نظرة متجددة إلى آليات تنفيذ القرار وتعاوناً دولياً دائماً ومشاركة فاعلة من عناصر المجتمع المدني.

لقد عكست الحكومة الأردنية اهتمامها بهذه المسألة من خلال استضافتها للندوة الإقليمية الأولى للجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ولتحقيق نفس الأغراض التي يسعى لتحقيقها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن الأردن يؤيد البدء في مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. ويرحب بالوقف الاختياري لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الخصوص. وبصفة الأردن عضواً في معاهدة أوتاوا، فقد اتخذ سلسلة من الخطوات والإجراءات الهامة استجابة لالتزاماته في هذه المعاهدة.

ولهذا، فإن الحكومة الأردنية تعلق أهمية كبيرة على تحقيق عملية اتفاقية حظر الألغام، حيث تقوم بمجهود كبيرة لتشجيع الانضمام إليها.

وأخيراً، يود وفد بلدي التأكيد على دعمه الكامل لأعمال هذه اللجنة، ويأمل في تحقيق نجاح متميز لأعمالها.

للطاقة الذرية على منشآتها النووية غير الآمنة. إن من شأن ذلك ليس فقط تعزيز إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، ولكنه سيولد كذلك تأثيراً إيجابياً شاملاً على أمن واستقرار المنطقة، وسيمنع أي احتمالات لحصول حوادث التلوث الإشعاعي في منطقة معروفة باكتظاظها السكاني الكبير.

ثانياً: يدرك الأردن تماماً أن مصادر التهديد للأمن الدولي تنطلق في معظمها من المخاطر التي تنسب فيها أسلحة الدمار الشامل، سواء على مستوى الدول أو على مستوى أطراف ليست دول (Non-State Actors). ومن موقعه كدولة عضو في كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بترع التسليح ومنع الانتشار، فإن الأردن حريص على الوفاء بكافة الالتزامات الدولية والإقليمية والوطنية التي تفرضها عليه هذه العضوية. ومن هذا الموقع، فإن الأردن ينادي بعالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، وتحديدًا الأسلحة النووية، وبتعزيز الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقود إلى هذه النتيجة، وتشجيع كافة الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه المعاهدات والسعي إلى تحقيق عالميتها.

إن عالمية معاهدة انتشار الأسلحة النووية تشكل أولوية عالية للسياسة الأردنية، باعتبار أنها الأداة الأكثر فعالية لمنع سباق التسليح الإقليمي في أسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً، يرى الأردن أنه من الضروري بمكان البناء على نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة وخصوصاً المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الذي جرى فيه التمديد اللانهائي للمعاهدة مقابل تعهد دولي بإنشاء منطقة شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية.

رابعاً، إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعترف للدول بالحق غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويبقى احترام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء
بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة ستقفل اليوم، الساعة
١٨/٠٠. ولذلك ينبغي لمن يعتزمون تسجيل أسمائهم القيام
بذلك بحلول الساعة ١٨/٠٠ اليوم.
رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.
